

الدور الريادي لاتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسة (La FEANF) من حركة التحرر الوطني في المستعمرات الفرنسية من إفريقيا السوداء (١٩٥٠ - ١٩٦٠)

الأستاذ الدكتور صباح ممدوح كعدان

قسم التاريخ

جامعة دمشق

مقدمة :

تأتي أهمية هذا البحث من الدور الرائد الذي قام به اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا، فيما بين ١٩٥٠ - ١٩٦٠، في يقظة الوعي الوطني والقومي بين الطلبة الأفارقة الذين يتابعون تحصيلهم العلمي في فرنسا من أبناء المستعمرات الفرنسية في إفريقيا السوداء، وفي حركة النضال من أجل استقلال القارة الإفريقية ووحدةها، ولما لهذا الدور من أهمية في تاريخ حركة التحرر الوطني في القارة السمراء.

وقد رأينا أن يقسم البحث إلى أربعة أقسام :

- القسم الأول ويخصص للطلبة الأفارقة من أبناء المستعمرات الفرنسية بإفريقيا السوداء في فرنسا ومنظمات الطلبة الأفارقة السود في فرنسا في الفترة ١٩٤٦ - ١٩٥٠ التي سبقت تأسيس اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا ومهدت له.
- القسم الثاني ويبحث في تأسيس اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا ونظامه الداخلي.

- القسم الثالث ويتناول أهداف الاتحاد وبرامجه.
- القسم الرابع ويعالج مراحل نضاله وسمات كل منها.
- لكن من أجل فهم أفضل للأسباب التي أدت إلى تأسيس اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا (FEANF) في عام ١٩٥٠، لابد من لمحة تاريخية لما شهدهته المستعمرات الفرنسية في إفريقيا السوداء من تطورات سياسية في الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٠.
- لمحة تاريخية عن التطورات السياسية في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا السوداء (١٩٤٥ - ١٩٦٠)

غداة الحرب العالمية الثانية كانت شعوب المستعمرات الفرنسية في إفريقيا السوداء لا تزال تعيش في ظل النظام الاستعماري القائم على الاستغلال والقهر والعبودية ممثلاً بقانون الأهالي ونظام العمل الإجباري والاقتصاد التجاري (١).

لكن بعد أن أسهمت في المجهود الحربي الفرنسي إبان الحرب العالمية الثانية (٢) التي خاضتها دول الحلفاء ضد النازية في أوروبا وفي إفريقيا نفسها، فقد ساد لدى هذه الشعوب الشعور بأنها قد أسهمت من ثم في انتصار القوى الديمقراطية العالمية على النازية. وباشتراكها في تحرير الدول الأوروبية نفسها التي خضعت لنير النازية، فقد أصبحت تشعر بأنها قد شاركت أيضاً في تحرير نفسها (٣)، في حين أن وقوفها إلى جانب حكومة فرنسا الحرة برئاسة الجنرال ديغول وتقديم الدعم اللازم لها لتحرير الأراضي الفرنسية من النير الاستعماري النازي بعث لديها الأمل بأن تكافئها فرنسا بعد الحرب على ما قدمته من تضحيات بمنحها حق تقرير مصيرها بنفسها، وخاصة أن ميثاق الأطلسي (١٤ آب/أغسطس ١٩٤٢) الموقع بين روزفلت وتشرشل والذي وافقت عليه ٢٦ دولة من دول الحلفاء (٤)، قد أكد على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي اختيار نظم الحكم الخاصة بها، وإعادة حقوق السيادة وحرية ممارسة الحكم للشعوب التي حرمت منها بالقوة (٥) - ومنها شعوب المستعمرات التي كانت

تشكل الإمبراطوريات الاستعمارية آنذاك(٦)، واصبح منذ عام ١٩٤٥ أحد المبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة(٧) .

وأمام يقظة الحركات الوطنية واندفاعها في البلدان المستعمرة والتابعة- ومنها المستعمرات الفرنسية في إفريقية السوداء، فقد توجب على الدول الاستعمارية إعادة النظر في الروابط التي تربطها مع ممتلكاتها الاستعمارية(٨) .

وفي غمرة نشوة الانتصار على النازية، وفي إطار إعادة النظر في المبادئ التي كانت تنظم العلاقات بين فرنسا وممتلكاتها الاستعمارية حتى ذلك الوقت، أصدرت الحكومة الفرنسية في آب/ أغسطس ١٩٤٥ مرسوما يقضي بإرسال بلدان ما وراء البحار نواباً عنها إلى الجمعية الوطنية التأسيسية للمشاركة في وضع الدستور الفرنسي الجديد . فكانت تلك المرة الأولى التي تدعو فيها فرنسا مستعمراتها فيما وراء البحار، باستثناء المحميات، إلى جمعية برلمانية فرنسية للمشاركة في تحديد الأسس والمبادئ التي من الآن فصاعداً ستحكم دستورياً العلاقات بين فرنسا وممتلكاتها الاستعمارية(٩) .

وقد أدت نشوة الانتصار على النازية، ودعم القوى الديمقراطية الفرنسية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي الفرنسي لمطالب ممثلي قوى التحرير الديمقراطية من بلدان ما وراء البحار(ومنها المستعمرات الفرنسية في إفريقية السوداء) في الجمعية التأسيسية إلى تبني هذه الجمعية، في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٤٦، مشروعاً للدستور يغلب عليه طابع التحرير الليبرالي بالنسبة لبلدان ما وراء البحار(١٠) . إلا أن حالة الهياج والمخاوف التي أثارها أركان الاستعمار العامة، أي أوليغارشية رجال المال والأعمال والمستوطنين الفرنسيين من تجار ومزارعين وصناعيين(١١) والأوساط الرجعية الفرنسية، حول مشروع الدستور هذا حالت دون فوزه بالاستفتاء الشعبي في فرنسا (٥ أيار/مايو) .

لكن ما أن تبخرت نشوة الانتصار على النازية وتحرير فرنسة، والنقطت القوى الرجعية الفرنسية أنفاسها، وأعادت تجميع قواها وحصلت على أغلبية المقاعد في الجمعية التأسيسية الثانية حتى سعت إلى تهدئة غضب أركان النظام الاستعماري العامة تجاه ما حصل عليه أبناء المستعمرات من مكتسبات ديموقراطية خلال أعمال الجمعية التأسيسية الأولى، بل إلى كسب رضاها من خلال مشروع الدستور الثاني (دستور تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦) الذي أصبح دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة (١٩٤٦-١٩٥٨). وشكل تراجعاً عن بعض المكتسبات الديموقراطية الجوهرية التي سبق أن اقراها مشروع الدستور الأول. فمحل "إعلان الحقوق" الذي شكل فاتحة المشروع الأول للدستور حلت "مقدمة الدستور" التي تضمنت قسماً كبيراً من الضمانات التي كان يرغب ممثلو المستعمرات في الجمعية التأسيسية تكريسها في صلب الدستور. من جهة أخرى لم تعد بلدان ما وراء البحار (المستعمرات سابقاً) تتمتع بحق الانفصال أو بحرية الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي الذي نص الدستور على تشكيله، بل فرض عليها الاتحاد فرضاً؛ وإن ترك الدستور الباب أمامها مفتوحاً لتغيير وضعها القانوني والارتقاء من فئة إلى فئة أخرى، أي من وضع "بلدان ما وراء البحار" إلى وضع "المحميات" مثلاً، فإن هذا الارتقاء بقي مقيداً بموافقة الجمعية الوطنية الفرنسية. وأصبحت صلاحيات المجالس المحلية (وهو الاسم الذي أطلق على نوى الجمعيات التشريعية في بلدان ما وراء البحار) محدودة وبسيطة الأهمية، ولم يعد ممثلو الحكومة الفرنسية (حكام المستعمرات) في هذه البلدان وزراء مقيمين مسؤولين أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، بل بقوا على ما كان عليه الحال في الماضي، أي حكاماً يتمتعون بالسلطات الجمهورية، والحاكم هو الرئيس الإداري الأعلى للبلد ومسؤول عن تصرفاته أمام وزير المستعمرات. وإن حدد الدستور هيكلية الاتحاد الفرنسي ومؤسساته المشتركة الممثلة بالرئاسة (رئيس الجمهورية الفرنسية هو حكاماً رئيس الاتحاد)، ومجلس الاتحاد الأعلى، والجمعية التشريعية الاتحادية، فإنه لم يمنح

هذه المؤسسات المشتركة أية سلطة حقيقية، فكانت بمثابة "ديكور" لذر الرماد في العيون لان الدستور جعل السلطة الفعلية كلها في مستوى الاتحاد في حوزة الحكومة والبرلمان الفرنسيين .

وأياً كانت تناقضات دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة ونقاط قصوره، فقد كان بالإمكان أن يصبح إطاراً مقبولاً لتطور العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها إذا ما طبقت أحكامه التقدمية والديموقراطية تطبيقاً كاملاً وبحسن نية وإخلاص لتشكل خطوة إلى الأمام على طريق إصلاح العلاقات باتجاه ديموقراطي بين فرنسا وبلدان ما وراء البحار، بل على طريق التحرر من نير النظام الاستعماري . ذلك أن ممثلي المستعمرات الفرنسية في إفريقية السوداء إلى الجمعيتين التأسيسيتين حصلوا بفضل دعم القوى الديموقراطية والليبرالية الفرنسية على الكثير من الحقوق والحريات الديموقراطية المهمة حين نجحوا في دفع هاتين الجمعيتين التأسيسيتين إلى إصدار العديد من القوانين والقرارات التحريرية، نقصد تلك الخاصة بإلغاء العمل القسري، وإلغاء قانون الأهالي، والمساواة بالحقوق بين مواطني فرنسا وأبناء المستعمرات بمنح هؤلاء صفة المواطنة، وحرية الصحافة والاجتماع وتشكيل الأحزاب، وتأسيس " صندوق الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان ما وراء البحار"، وإلغاء المحاكم الجزائية الأهلية وتطبيق القانون الجزائي الفرنسي فيها، وتأسيس المجالس المحلية . في حين كرست أحكام الدستور مبدأ المساواة السياسية بين أبناء بلدان ما وراء البحار. وأبناء فرنسا وذلك بتمثيل هذه البلدان في الجمعية الوطنية الفرنسية .

١- نحو تأسيس حركة " التجمع الديموقراطي الإفريقي RDA "

إبان المعركة الدستورية في الجمعية التأسيسية الوطنية والحملات الشرسة التي شنتها القوى الرجعية الفرنسية وفي مقدمتها "أركان الاستعمار العامة" ضد التوجه الليبرالي للمشروع الأول للدستور، وما اكتسبه أبناء المستعمرات الفرنسية في إفريقية السوداء

من حقوق وحريات بفضل جهود النواب الإفريقيين في هذه الجمعية، ودعم ممثلي القوى الديمقراطية الفرنسية فيها، رأى هؤلاء النواب أن غمرة نشوة انتصار الديمقراطية على النازية ودعم ممثلي القوى الديمقراطية الفرنسية لهم، وتوحيد جهودهم في مستوى القمة (تكوين كتلة ممثلي بلدان ما وراء البحار في الجمعية التأسيسية) ليست بالأمور الكافية لتحرير شعوب بلادهم من ربة الاستعمار الفرنسي، وأن معركة التحرير من الاستعمار لن تكون قصيرة الأمد، وأن نجاحها مرهون بوجود منظمة سياسية إفريقية جماهيرية كبرى تخوض معهم معركة الحرية والكرامة وإرغام المستعمر الفرنسي على الاستجابة لمطالب الجماهير الإفريقية.

وفي إطار هذه الرؤية أصدر نائب ساحل العاج الإفريقي في الجمعية التأسيسية فليكس هوفيت- بواني بياناً يحمل توقيع معظم نواب المستعمرات الفرنسية الأفارقة في إفريقيا الفرنسية في هذه الجمعية هو "بيان التجمع الديمقراطي الإفريقي" في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٤٦ (١٢). فبعد أن ذكر البيان بآمال الأفارقة بالحرية والمساواة بين الأجناس وبالهجوم الذي تشنه، منذ شهر حزيران، القوى الرجعية الاستعمارية الفرنسية برعاية "الحركة الجمهورية الشعبية MRP" ضد حقوق شعوب ما وراء البحار، أعلن رفضه القاطع للاتحاد الفيدرالي الذي تقترحه هذه الحركة. وعبر عن إرادة الدفاع عن المبادئ التي أقرت فيها لبلدان ما وراء البحار في عام ١٩٤٦ وهي: المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والحرية الفردية والثقافية، والمجالس المحلية الديمقراطية، والاتحاد بملء الحرية مع فرنسا.

وبعد الإشارة إلى ما تأسس حديثاً في بلدان إفريقيا السوداء الفرنسية من أحزاب أو حركات أو اتحادات ديمقراطية أو تقدمية أو شعبية، أكد البيان أن هدف النواب الأفارقة الموقعين عليه هو إتمام هذا العمل التوحيدي بإنشاء "تجمع كبير يضم جميع هذه المنظمات"، ومن ثم دعا إلى عقد مؤتمر لهذا التجمع في باماكو (عاصمة السودان الفرنسي / مالي حالياً) فيما بين ١١ - ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦ .

٢ - المؤتمر التأسيسي لحركة "التجمع الديمقراطي الإفريقي" (باماكو 18- 21 تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦)

رغم تخاذل معظم النواب الأفارقة الاشتراكيين (١٣) وتراجعهم عن حضور المؤتمر التأسيسي لحركة " التجمع الديمقراطي الإفريقي " نتيجة الضغوط التي مارسها عليهم قادة القوى الرجعية الفرنسية (الحركة الجمهورية الشعبية و الحزب الاشتراكي) بحجة أن تنظيم المؤتمر هو " مكيدة شيوعية *une manoeuvre communiste* " (١٤) من الخطور المشاركة فيه، فقد افتتح المؤتمر أعماله في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦ بحضور ٨٠٠ مندوباً (١٥) عن غينية وساحل العاج والسنغال والداهومي والنيجر والسودان والكاميرون والتشاد :

ومن قراءة التقارير التي قدمتها اللجان المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى المؤتمر والقرارات والتوصيات التي تبناها المؤتمر في نهاية أعماله يتبين أنها تعكس الاهتمامات الآنية للشعوب الإفريقية من إدانة للهجوم الاستعماري المضاد للحقوق الإفريقية والدعوة إلى العمل من أجل إعادة النظر في دستور تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦ الذي فرض الاتحاد فرضاً على بلدان ما وراء البحار . وخاصة المادة ٦٠ منه التي "لا تعترف بشخصيتنا وتدمجنا في الجمهورية الفرنسية رغم حقوقنا السيادية التي اعترفت بها الدول الاستعمارية ومنها فرنسا في ميثاق سان فرانسيسكو"، والمطالبة بالعودة إلى أحكام دستور نيسان بخصوص المجالس المحلية التي تجعل منها جمعيات تشريعية وأن تكون الحكومة المحلية مسؤولة أمامها، ورفض مبدأ الإدماج، والنضال من أجل اتحاد مع فرنسا يقوم على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات على أن تتمتع البلدان الإفريقية بحرية الانضمام إليه (١٦).

وساد المؤتمر تياران: الأول يدعو إلى تأسيس حزب إفريقي ديمقراطي مركزي، والتيار الثاني يعطي الأولوية لتوحيد القوى السياسية في كل بلد إفريقي في حزب وحيد، ثم الإعداد لدمج هذه الأحزاب في حركة أو حزب إفريقي وحيد.

وكان أهم ما تمخض عن المؤتمر في المستوى السياسي القرارات التالية:

- ١ - الإعلان عن الأمل في تشكيل حزب ديموقراطي إفريقي وحيد.
- ٢ - تشكيل منظمة سياسية إفريقية دائمة هي "التجمع الديموقراطي الإفريقي".
- وانتخاب "لجنة التنسيق" التي تشكل الجهاز الإداري للتجمع وتحديد مهامها على النحو التالي:

أ - تأمين الاتصال بين النواب الأفارقة وبلدان ما وراء البحار من جهة، وفيما بين بلدان ما وراء البحار نفسها من جهة أخرى.

ب - العمل على دمج القوى السياسية في كل بلد من هذه البلدان في حزب واحد، والإعداد لدمج هذه الأحزاب في حزب وحيد.

ج - إعداد اللائحة الداخلية لحركة "التجمع الديموقراطي الإفريقي" الذي لن يأخذ الصفة الرسمية إلا بعد عقد مؤتمر جديد "للتجمع" قبل مضي ستة أشهر على مؤتمر باماكو.

٣ - تعهد "التجمع" باسم نوابه المستقبليين بالمحافظة في البرلمان على الوحدة التي رسخها مؤتمر باماكو وتكوين أنجع كتلة إفريقية داخل البرلمان للنضال ضد الرجعية.

٤ - تفويض نواب "التجمع" المستقبليين في البرلمان بالدفاع عن البرنامج الذي تبناه المؤتمر في المستويات الثلاثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما انتخب المؤتمر نائب ساحل فيلكس هوفيت - بواني رئيساً للجنة التنسيق وسبعة نواب للرئيس وأميناً عاماً لها (١٦).

هكذا انتصرت فكرة إنشاء منظمة سياسية إفريقية مستقلة (١٧) تحقق وحدة جميع القوى الاجتماعية وجميع القوى الإفريقية ضحايا الاستعمار بالتساوي.

وخيم زخم مؤتمر باماكو على الحملة الخاصة بانتخاب ممثلي بلدان ما وراء البحار في إفريقية السوداء الفرنسية إلى الجمعية التشريعية الفرنسية (تشرين الأول/أكتوبر-تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦)، وعبرت الجماهير الإفريقية عن انضمامها إلى مبادئ "التجمع الديمقراطي الإفريقي" وبرنامجها بانتخابها لأحد عشر مرشحاً من مرشحي التجمع في تسعة بلدان إفريقية (١٨) من أصل أربعة عشر بلداً خاضعاً للحكم الاستعماري الفرنسي في إفريقية السوداء. وبذلك احتل "التجمع" المرتبة الأولى بين الأحزاب السياسية فيها. وأصبح أول حزب "دولي" فيها.

٣ - النضال من أجل التحرر من نير النظام الاستعماري الفرنسي

في بداية العام ١٩٤٧ عقدت لجنة التنسيق اجتماعاً في أبيدجان عاصمة ساحل العاج. وقررت تأسيس حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، وأقرت لائحته التنظيمية. وكلفت أحد نواب رئيس اللجنة، جورج دار بوسيه بتنظيم هياكل الحزب من القاعدة حتى القمة. وفي الوقت نفسه عمل دار بوسيه على إعداد البرنامج السياسي للحزب. فحدد هدفه بوضوح وهو "تحرير مختلف البلدان الإفريقية من النير الاستعماري عن طريق تأكيد شخصيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والانضمام بملء الحرية إلى اتحاد للأمم والشعوب يقوم على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات". وبين الوسائل التي سيستخدمها الحزب لتحقيق هذا الهدف وهي:

١ - توحيد الأفارقة في منظمة سياسية واسعة بغض النظر عن مذاهبهم الإيديولوجية وانتماءاتهم الإثنية، وأوضاعهم الاجتماعية و بلدانهم في نضالهم ضد النظام الاستعماري.

٢ - تضامن القوى الديمقراطية الإفريقية مع جميع القوى الديمقراطية والتقدمية في العالم اجمع، بالدرجة الأولى مع القوى الديمقراطية الفرنسية "التي تعاني من

هجمة القوى الإمبريالية نفسها التي تستعبد الأفارقة" (١٩) في نضالها المشترك ضد الإمبريالية.

منذئذ أصبح من السهل التمييز بين تيارين في حركة التحرر الوطني في إفريقيا السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية. التيار الأول وهدفه النضال من أجل المحافظة على المكتسبات الشعبية الأولى- التي اكتسبتها شعوب إفريقيا السوداء بعد الحرب العالمية الثانية، والمطالبة باحترام الشخصية الإفريقية، واختار النضال الثوري سلاحاً لتحرير إفريقيا السوداء من نير الاستعمار الفرنسي، وتمثله حركة التجمع الديمقراطي الإفريقي. أما التيار الثاني فقد استمر على ثقته بالحكومة الاستعمارية ويأمل بالاستيعاب الكامل، ويمثله قادة "الفرع الفرنسي للأمم المتحدة" في كل من السنغال، والسودان (مالي) وغينيا.

وفي عام ١٩٤٧ أصبح حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي ممثلاً بعشرة نواب في البرلمان الفرنسي، وبسنة مستشارين في المجلس الجمهوري الاتحادي، وبثمانية مستشارين في مجلس الاتحاد الفرنسي. وفي عام ١٩٤٨ بلغ عدد الأحزاب الإفريقية التي تشكلت فروعاً "للتجمع" اثنا عشر حزباً موزعة على اثني عشر بلداً من بلدان ما وراء البحار الفرنسية في إفريقيا السوداء (٢٠). ووصل عدد الصحف الناطقة بلسان "التجمع" وفروعه أربع عشرة صحيفة (٢١). وصل عدد أعضاء مختلف فروع التجمع إلى نحو ٨٠٠ ألف عضو، منهم ٣٥٠ ألف عضو في ساحل العاج (٢٢)، بالإضافة إلى عدد مماثل له من الأنصار (٢٣).

وسرعان ما أدى هذا المد الكاسح الذي حققه حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي في بلدان ما وراء البحار في إفريقيا السوداء الفرنسية إلى عدم ارتياح الحكومة الاستعمارية والإدارات الاستعمارية المحلية ومعها أركان الاستعمار العامة سائلة الذكر. وكان مما أقلق الجميع تحالف "التجمع" مع الحزب الشيوعي الفرنسي ممثل

القوى الديمقراطية الفرنسية في البرلمان عملاً ببرنامج "التجمع" ونضاله الهادف إلى تحرير الشعوب الإفريقية من النير الاستعماري الفرنسي .

وعلى أثر إختلاف الحزب الشيوعي الفرنسي مع الائتلاف الحاكم (٢٤) حول سياسة الحكومة التي يرأسها الاشتراكي بول راماديه Ramadier تجاه حركتي التحرر الوطني في الهند الصينية (الحرب الفرنسية ضد هوشي منه في فيتنام) ومدغشقر (قسوة قمع الانتفاضة الوطنية في عام ١٩٤٧)، من جهة، وحول "المسألة الألمانية" وموقف الحكومة الداعم لموقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعي إلى تقسيم ألمانيا، وخروجه من السلطة في أيار ١٩٤٧، وانتقاله إلى صفوف المعارضة (٢٥) و معه حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، كنتيجة حتمية بسبب تحالفه معه من جهة أخرى، تصاعد ارتياب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في "التجمع" . في حين أدى اندلاع الحرب الباردة إلى تقاوم عدائها له، "ولاسيما أن الحزب الشيوعي [الفرنسي] كان يرى في التجمع وسيلة لإضعاف الوزارة الأطلسية (الوزارة الفرنسية) الحاكمة ويشجع أصدقاء هوفيت-بواني على التشدد في مواقفهم" (٢٦) .

ففي ما بين ١٩٤٧-١٩٤٨ نتالت الاعتقالات في صفوف مناضلي فروع الحزب والصدامات بينهم وبين الإدارة الاستعمارية الفرنسية في ساحل العاج، والداهومي، وفولتا العليا، والسودان، والتشاد، والكاميرون وطالت عمليات القمع من اعتقال وسجن لمدد مختلفة، ونقل وتسريح من الوظائف الحكومية، الخ ٠٠٠ التي نظمتها الإدارات الاستعمارية المحلية ضد مناضلي فروع "التجمع" وقادتها وكوادرها . غير أنها لم تسفر إلا عن توثيق الروابط بين "التجمع" والحزب الشيوعي الفرنسي . فقد شهدت العديد من العواصم في بلدان إفريقية الغربية الفرنسية تشكيل فرق الدراسة الشيوعية التي تعمل يدأ بيد مع فروع "التجمع" لإعداد الكوادر اللازمة لها . كما اتسم المؤتمر الثاني لحزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، الذي عقد في تريشفييل، إحدى ضواحي أبيدجان عاصمة ساحل العاج فيما بين الأول والخامس من كانون الثاني/ديسمبر ١٩٤٧،

بالحضور المهم لبعض قادة الحزب الشيوعي الفرنسي ومراسلي الصحافة الشيوعية الفرنسية والطابع الماركسي الواضح لخطاب المؤتمر (٢٧)٠ ويلخص هذا الطابع الماركسي ما ورد في القرار السياسي الذي تبناه المؤتمر بالإجماع في ختام أعماله " يحيي المؤتمر تقدم القوى الديمقراطية الصاعد نحو الحرية في العالم اجمع، ويؤكد ثقته بانتصارها المحتم على القوى الامبريالية... ويعبر عن إيمانه في تحالف شعوب إفريقيا السوداء مع شعب فرنسا العظيم الذي يناضل بقيادة طبقته العاملة وحزبه الشيوعي بشجاعة وثقة ضد الإمبريالية الأمريكية من أجل استقلاله القومي "٠ وأمام انقسام العالم إلى معسكرين يؤكد المؤتمر من جديد على اختيار "التجمع الديمقراطي الإفريقي" الحر "الانضمام إلى معسكر الديمقراطيين والتقدميين الذي يحمل هموم مستقبل الإنسانية"٠ و " يؤكد أيضا تضامن الشعوب الإفريقية الأخوي مع شعوب الاتحاد الفرنسي، ولاسيما مع شعب فيتنام البطل، والشعب الملغاشي المسحوق (٢٨)٠

وسرعان ما أثار خطاب المؤتمر الثاني لحزب "التجمع" واتساع شعبيته حفيظة القوى الرجعية الفرنسية وفي مقدمتها الإدارة الاستعمارية، فأصبحت ترى، في سياق الحرب الباردة (٢٩) "التجمع" بمثابة " رأس حربة الطابور الخامس في إفريقيا" وفي رئيسه "عميلاً للشيوعية الأممية" و " انفصالي" (٣٠)، أي خطراً شيعياً داهماً يجب استئصال شأفته. منذئذ تسارع دوران آلة القمع الرجعية الذي بدأ منذ تأسيس "التجمع"٠ وذلك رغم تأكيدات قادته، وفي مقدمتهم رئيسه ونائب ساحل العاج فيليكس هوفيت- بواني، في اكثر من مناسبة على أن التجمع " ليس ولا يمكن أن يكون فرعاً لأي حزب ميتروبولي [فرنسي]٠ فهو منظمة إفريقية متلائمة مع الأوضاع الإفريقية، يقودها إفريقيون نذروا أنفسهم لخدمة إفريقيا السوداء "٠ "إن تحالفنا يجب أن يكون تحالفاً مشروطاً يتوافق مع مصالح الذين نقترح عليهم التحالف معهم... والحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد ... الذي يوافق على التحالف وفقاً للشروط سالفة الذكر، أي أن نربط عملنا مع عمله ونتلقى منه الدعم في الوقت نفسه الذي نحافظ فيه على أصالتنا"٠

و"التجمع الديمقراطي الإفريقي المتحالف مع اتحاد الجمهورية والمقاومة لا يمكن إذن أن يكون فرعاً من الحزب الفرنسي" (٣١)، وبمعنى آخر فإن تحالف التجمع الديمقراطي الإفريقي مع الحزب الشيوعي الفرنسي هو في نظر قادة التجمع مجرد تحالف استراتيجي تفرضه ظروف النضال من أجل تحرير الشعوب الإفريقية من ربة الاستعمار .

وبما أن التجمع الديمقراطي الإفريقي هو "ابن [٠٠٠] الحزب الديمقراطي لساحل العاج"، ويشكل ساحل العاج "عمود الفقري، ونقطة استناد، [٠٠٠] وقلعة " هذا التجمع، لذلك فقد رأت القوى الرجعية الفرنسية وفي مقدمتها الإدارة الاستعمارية أنها بتفكيكها لهياكل فرعه العاجي وتشتيت كوادره واعتقال قادته وكبار مسؤوليه، ومن ثم إضعافه، بل القضاء عليه إن أمكن، تكون قد أضعفت التجمع في العمق، الأمر الذي يسهل عليها إضعاف فروعه في باقي البلدان الأخرى . وخاصة أن حاكم ساحل العاج بيشو كانت لديه الوسائل المالية والعسكرية اللازمة للقيام بتنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة عن باريس وديكار (٣٢) .

وتدل الأحداث والصدامات بين مناضلي الحزب والإدارة الاستعمارية التي شهدتها ساحل العاج فيما بين مطلع العام ١٩٤٩ ومطلع العام ١٩٥٠ (٣٣)، وشكلت فترة حالكة السواد في تاريخه المعاصر، تدل على أن الإدارة الاستعمارية لم تتورع عن استخدام أبشع الوسائل بما فيها سياسة " فرق تسد" التي قد تساعدها على تدمير الحزب الديمقراطي لساحل العاج بدءاً من اللجوء إلى العنف والإرهاب ضد مناضلي الحزب وقادته وكبار مسؤوليه وكوادره، أو حثهم على الاستقالة منه، أو نقل الموظفين منهم إلى الأدغال والبلدان المجاورة، ومروراً باعتقال الكثيرين منهم، ودعم العناصر المعادية للحزب وتشجيعها على تشكيل أحزاب مناهضة له لبث الفرقة وإثارة الانقسام السياسي في البلاد، و وصولاً إلى تغيير أكثر العناصر نفوذاً في ساحل العاج من

رؤساء قرى وكانتونات وكبار رجال الدين وموظفين، تنفيرها من التجمع وجذبها إليها بتقديم الوعود لها بمنحها البنادق والسيارات (٣٤) .

وكانت حصيلة عمليات القمع التي نظمتها الإدارة الاستعمارية في ساحل العاج اعتقال معظم أعضاء اللجنة الإدارية للحزب وعدد من كبار المسؤولين فيه /٣٢ شخصاً/ (٣٥)، بالإضافة إلى ما يزيد عن ٣٠٠٠ سجين من مناضلي الحزب (٣٦) وسقوط العشرات من القتلى والجرحى . وفشل محاولة اعتقال رئيس حزب التجمع ونائب ساحل العاج فيلكس هوفيت-بواني بتهمة "إيواء المجرمين" (٣٧) .

ولم تقتصر عمليات القمع على مناضلي فرع التجمع وقادته وكوادره في ساحل العاج فحسب، بل طالأت أيضاً، في الفترة ١٩٤٩-١٩٥٢، مناضلي وقادة وكوادر باقي فروعها في بلدان إفريقيا السوداء الأخرى من نقل أو تسريح للموظفين منهم، وملاحقات قضائية للمحتجين والمعترضين ولكوادر الحزب، وعزل للزعماء التقليديين الذين لا ينكرون ارتباطهم بحزب التجمع . وأصبح الكثيرون منهم في السجون (٣٨) . ولم تتورع الإدارة أيضاً عن المطالبة برفع الحصانة الدبلوماسية عن العديد من النواب الأفارقة في المجالس الفرنسية مثل هوفيت-بواني ووزان كوليبالي وناكوزون نيان وجورج داربوسيه وغيرهم (٣٩) . كما تواصلت عمليات قمع الإدارة الاستعمارية للصحف الناطقة بلسان التجمع الديموقراطي الإفريقي وفروعه في مختلف بلدان إفريقيا السوداء . فقد تعرض العديد من رؤساء التحرير ومدراء النشر والمحررين الصحفيين للملاحقات القضائية بتهمة مختلفة مثل نشر أخبار كاذبة، وقذف في حق ممثلي السلطات الاستعمارية وتحريض على الشغب وإثارة الاضطراب العام . وحُكم على العديد من رؤساء التحرير والمحررين الصحفيين بالسجن لمدد مختلفة وبغرامات مالية باهظة أفرغت صناديق صحفهم من المال (٤٠) .

وكان أهم صدام شهدته تلك الفترة المتأزمة في ساحل العاج بين مناضلي التجمع والإدارة الاستعمارية المحلية الذي افزع الحكومة الفرنسية وأثار غضبها هو ذلك الصدام الجلل الذي شهدته مدينة دامبوكرو Dimbokro في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٠، وكانت حصيلته سقوط ١٥ قتيلًا و ٥٠ جريحاً في صفوف الأفارقة (٤١)، مما دفع مجلس الوزراء الفرنسي إلى إصدار أمر في الأول من شباط بحظر مؤتمرات التجمع الديمقراطي الإفريقي في إفريقية السوداء كلها. كما اصدر الأوامر إلى حاكم ساحل العاج بيشو باتخاذ كافة الإجراءات الزجرية الكفيلة بإعادة الأمن والهدوء إلى ساحل العاج (٤٢).

٣- انتكاسة حركة التحرر الوطني

على أثر أحداث بوافله و دامبوكرو الدامية، يبدو إن قادة التجمع الديمقراطي الإفريقي رأوا في نتائجها المحزنة (٣ قتلى أفارقة في بوافله و ١٥ في دامبوكرو) مؤشراً على عزم الإدارة الاستعمارية تدمير حركتهم، ووعوا المأزق الذي وصلوا إليه. فبالإضافة إلى ما نجم عن تحالف التجمع مع الحزب الشيوعي الفرنسي من عزلة نوابه في فرنسة، ومهمة عدد كبير من كبار مناضلي التجمع وكوادره ضد "التبعية الوثيقة للحزب الشيوعي الفرنسي" (٤٣)، ولما أصابهم من تعب وإرهاق نتيجة للقمع الاستعماري وما سببه من انعدام الأمان والقلق المستمرين وتخاذه عدد لا بأس به من كبار مسؤولي فرع التجمع في ساحل العاج، وتقديم استقالاتهم وتأسيس بعضهم أحزاباً سياسية مناهضة لحزب التجمع وما يشكله ذلك من خطر يهدد الوحدة السياسية في ساحل العاج، كان أمامهم مثالي انتفاضة قسنطينة (الجزائر، أيار/ مايو ١٩٤٥) وانتفاضة مدغشقر (١٩٤٧) الداميتين العقيمتين وما تلاهما من قمع ومجازر وحشية: ١٥-٤٥ ألف شهيد، وإصدار المحاكم العسكرية الفرنسية الحكم بالإعدام على ٣٠٠ مسلم جزائري، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على ٦٤٥ مسلم جزائري، وبالأشغال الشاقة المؤقتة على ٣٢٩ مسلم (٤٤)، و ٩٠ ألف قتيل في مدغشقر (٤٥).

أمام هذا كله رأى قادة التجمع الديمقراطي الإفريقي أنه لا بد من وقفة لمراجعة مسيرة حركتهم منذ تأسيسها، واتخاذ قرار ينقذها من التدمير الخارجي الذي تسعى إليه الإدارة الاستعمارية، ومن الدمار الداخلي بعد اعتقال معظم قادة فرع التجمع العاجي والعديد من كوادره، وتشتيت بعضهم أو تسريحهم من وظائفهم الحكومية، وتخاذل بعضهم الآخر من جهة، ويحمي الجماهير الإفريقية من القمع الإداري الرهيب من جهة أخرى(٤٦) .

بداية رأى قادة التجمع أن إنقاذ حركتهم من التدمير يتطلب تجريد الإدارة الاستعمارية من الذريعة التي تستخدمها لقمعهم وقمع كوادر التجمع ومناضليه، أي الذريعة التي ترى في التجمع فرعاً من الحزب الشيوعي الفرنسي وفي رئيسه هوفيت-بواني" عميلاً للشيوعية الأممية" و"انفصالياً" يجب التخلص منهما بأن معاً. ولتجريد الإدارة الاستعمارية من هذه الذريعة كان لابد من فض التحالف القائم بين التجمع والحزب الشيوعي الفرنسي(٤٧) . وهذا ما قرره قادة التجمع . ففي ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠ اصدر التجمع بياناً أعلن فيه عن فض التحالف القائم بين نواب التجمع في مختلف المجالس البرلمانية الفرنسية وبين الكتل البرلمانية الفرنسية في المجالس نفسها" على اعتبار أن العمل المشترك لنواب بلدان ما وراء البحار كلهم وفقاً لبرنامج واضح يعد افضل صيغة للدفاع الفعال عن مصالح إفريقيا العليا"(٤٨) .

وعلى أثر ذلك سرعان ما تخلى التجمع عن سياسة المعارضة الآلية لحكومة الجمهورية بحكم تحالفه مع الحزب الشيوعي الفرنسي، ليتبنى سياسة التقرب من هذه الحكومة والتعاون مع الإدارات الاستعمارية المحلية "لأن من المهم التأكيد بالأفعال أن النواب (الأفارقة) ينوون الدفاع عن الشعوب(الإفريقية) في جميع الظروف والأحوال في إطار الاتحاد الفرنسي"(٤٩)، أو ما عرف بسياسة "الانطواء الاستراتيجي le repli tactique" . وجدد قاداته تأكيدهم بأن "التجمع هو حركة واسعة تضم جميع الطبقات الاجتماعية في إفريقيا السوداء وليس بحزب سياسي طبقي، وإنما هو بأن معاً حركة

جماهيرية والجماهير نفسها" (٥٠). ومن ثم فإن التجمع الديموقراطي الإفريقي بتبنيهِ سياسة ما عرف بسياسة "الانطواء الاستراتيجي" يكون قد تخلّى عن سياسة النضال الثوري من أجل استعادة حرية إفريقية السودان واستقلالها القومي.

أولاً - الطلبة الأفارقة من أبناء المستعمرات الفرنسية من إفريقية السودان في فرنسا ومنظماتهم حتى عام ١٩٥٠

في دراسة سابقة (٥١) لدور المنظمات الطلابية الإفريقية السودان في فرنسا من حركة التحرر الوطني في المستعمرات الفرنسية في إفريقية السودان (١٩٤٦-١٩٥٢)، أشرنا إلى أن ما نقصده بالطلبة الأفارقة من أبناء المستعمرات الفرنسية من إفريقية السودان هم أبناء المستعمرات الفرنسية الثمان في إفريقية الغربية والأربع الأخرى في إفريقية الاستوائية بالإضافة إلى مستعمرتي التوغو والكاميرون اللتان كانتا تحت الوصاية الفرنسية.

ولاحظنا أن التطور النسبي في انتشار التعليم الذي شهدته هذه المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية، وعدم وجود أية مؤسسة للتعليم العالي فيها قبل عام ١٩٥٦ كانا وراء توافد الطلبة الأفارقة السود من أبنائها بأعداد مهمة إلى فرنسا لمتابعة تحصيلهم العلمي العالي في الجامعات والمعاهد الفرنسية المختلفة. يشهد على ذلك ارتفاع عدد هؤلاء الطلبة من ٢١٢ طالباً في العام ١٩٤٦ حتى نحو ١٠٠٠ طالباً في العام ١٩٥١، وتراوح ما بين ٣٠٠٠-٤٠٠٠ طالباً في العام ١٩٥٤، ليرتفع إلى نحو ٨٠٠٠ طالباً في العام ١٩٦٠.

وعرفنا أن ما عاناه هؤلاء الطلبة من وحدة الغربة والحنين إلى الأهل والوطن، وما اعترضهم من صعاب مادية ومعنوية في الصعدين الدراسي والاجتماعي، دفعهم إلى تأسيس الرابطات والمنظمات الطلابية في باريس والمدن الفرنسية الكبيرة الأخرى التي تتواجد فيها المعاهد العليا والجامعات، بهدف اللقاء وتبادل العون والمساعدة من

جهة، والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية لدى الجهات المختصة، من جهة أخرى. ورأينا أن هذه الرابطة كانت إما رابطات أكاديمية، وإما رابطات قطرية، وإما رابطات تأسست على أساس الانتماء السياسي لأعضائها وإما لهدف علمي سياسي.

وتناولت دراستنا آفة الذكر ثلاث رابطات نشطت فيما بين ١٩٤٦-١٩٥٠، الأولى أكاديمية هي الرابطة العامة للطلبة الأفارقة في باريس، والثانية علمية سياسية هي فريق البحوث الاقتصادية والسياسية الإفريقي، والثالثة تأسست على أساس الانتماء السياسي لأعضائها هي رابطة طلبة التجمع الديمقراطي الإفريقي. وإن اقتصرنا تلك الدراسة على هذه الرابطة الثلاث وأهملت الرابطة القطرية، فذلك لأنها كانت رابطات تضم أعضاء من أبناء مختلف المستعمرات الفرنسية من إفريقيا السوداء.

ومن خلال دراستنا لنشاط هذه الرابطة الثلاث فيما بين ١٩٤٦-١٩٥٢ رأينا أنها أسهمت في وعي الطلبة الأفارقة السود للواقع الإفريقي المرير وفي تكوين وعيهم السياسي، وبقطة شعورهم القومي والوطني، وتعرفهم مشكلات القارة الإفريقية السوداء، وكان لها دورها في نجاح الحركة الطلابية في التخلص من وصاية جيل الآباء الذي نشأ وترعرع في ظل النظام الاستعماري الفرنسي القائم، فيما بين ١٩٠٠-١٩٤٥، على سياسة "اسيتاب" الصفوة المختارة، وطرح شعار الاستقلال القومي والوحدة الإفريقية، وعملت على تأهيل الطلبة لإعداد "نظرية ثورية لمناهضة الإمبريالية"، وشرعت في إعداد "أيدولوجية سياسية إفريقية" للنضال إلى جانب الشعوب الإفريقية من أجل الاستقلال القومي. ونجحت، بعد "الردة التاريخية المفاجئة"، لحركة التجمع الديمقراطي الإفريقي في تأسيس اتحاد يضم جميع رابطات طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا هو "اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا بهدف مواصلة النضال الثوري من أجل تحرير إفريقيا السوداء من النير الاستعماري الفرنسي وبناء الوحدة الإفريقية.

ثالثاً-اتحاد طلبة إفريقية السودان في فرنسا La FEANF (١٩٥٠ - ١٩٦٠)

بعد أن تبنت حركة التجمع الديمقراطي الإفريقي سياسة " الانطواء الاستراتيجي"، أي سياسة التقرب من الحكومات الفرنسية المتعاقبة والتعاون مع الإدارات الاستعمارية المحلية من أجل "الدفاع عن الشعوب الإفريقية"، وما نجم عن تخلي هذا التجمع عن سياسة النضال الثوري من تصدع في صفوفه (٥٢)، وتمزيق لوحدة النضال، وتوجيه ضربة شديدة لحركة التحرر الوطني في إفريقية السودان الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية وانتكاسها، دعا قادة رابطات طلبة إفريقية السودان في فرنسا إلى توحيد الصفوف وإنشاء اتحاد يضم هذه الرابطات ويمثل طلبة إفريقية السودان في فرنسا بهدف مواصلة النضال من أجل تحرير إفريقية السودان من ربة الاستعمار الفرنسي.

وبعد اجتماع تمهيدي عقد بمدينة ليون في شهر نيسان/ أبريل ١٩٥٠، عقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد طلبة إفريقية السودان في فرنسا في نهاية عام ١٩٥٠ ومطلع عام ١٩٥١ بحضور أربع رابطات محلية هي رابطات بوردو، وباريس، وتولوز، ومونبليه. وسرعان ما وافقت رابطة ليون على تأسيسه.

ومن المناقشات الأولى التي شهدتها هذا المؤتمر، وتأثرت بالدرجة الأولى بأفكار ممثلي طلبة أكاديمية باريس (AGEAP) لويس عطائي واحمد مختار مبو، خرج دستور الاتحاد الذي سجل لدى شرطة محافظة باريس بتاريخ ٨ شباط/ فبراير ١٩٥١ وبذلك حظي الاتحاد باعتراف السلطات الفرنسية المختصة بالوجود الرسمي له (٥٣).

١- أهداف الاتحاد

حددت المادة الثانية من دستور الاتحاد أهدافه على النحو التالي:

- أ- لم شمل جميع رابطات طلبة إفريقية السودان في فرنسا.
- ب- الدفاع عن مصالح الطلبة المادية والمعنوية.

ج- إقامة علاقات مع رابطات الطلبة في إفريقيا السوداء التي تتوافق أنشطتها مع أنشطة الاتحاد، ومع المعاهد العلمية والمؤسسات التعليمية في إفريقيا السوداء، ومع الرابطات أو الاتحادات الفرنسية والدولية التي تتوافق أنشطتها مع أنشطة الاتحاد.

د- تمثيل رابطات طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا رسمياً لدى السلطات الإدارية الجامعية كافة، وإرسال مندوبين عند اللزوم للدفاع عن مصالحها لدى السلطات الإدارية المحلية في فرنسا والقطرية في إفريقيا.

هـ- دراسة المسائل المتعلقة بإفريقيا السوداء واستخدام جميع الوسائل لنشر المعرفة في الأوساط الإفريقية، والتعريف بالأوساط الفرنسية والدولية.

ورغم أن المادة الرابعة من دستور الاتحاد قد نصت على مبدأ عدم انتسابه إلى أي حزب سياسي(٥٤)، وعدم اشتراكه في أية تظاهرة سياسية يقوم بتنظيمها حزب سياسي، فإن نشاطه اللاحق سرعان ما كشف عن أن هذا المبدأ كان مجرد تصريح شكلي لم يحترم على الإطلاق. فقد ارتكز نشاط الاتحاد على التدخل المطرد في الميدان السياسي. يدل على ذلك أن أعضاء الاتحاد في مؤتمراتهم السنوية كانوا يمنحون ثقتهم إلى رفاقهم الذين برهنوا على أنهم الأكثر تصميمًا على ممارسة النشاط السياسي(٥٥). ومما لا شك فيه أن إدراج هذا المبدأ في دستوره كان الهدف منه تجنب رفض السلطات الإدارية الاستعمارية الفرنسية الاعتراف به ومنحه ترخيصاً رسمياً من جهة، وجذب الطلبة الأفارقة الذين لا يرغبون في ممارسة أي نشاط سياسي إلى صفوف الاتحاد من جهة أخرى.

٢- الهيكل التنظيمي

(أ)- العضوية. كانت المنظمات الطلابية الأعضاء في الاتحاد والتي تشكل فروعاً له على نوعين:

%	المجموع	اللجنة ١٩٥٩/٩	اللجنة ١٩٥٨/٨	اللجنة ١٩٥٧/٧	اللجنة ١٩٥٦/٦	اللجنة ١٩٥٥/٥	اللجنة ١٩٥٥/٤	اللجنة ١٩٥٤/٣	اللجنة ١٩٥٣/٢	اللجنة ١٩٥١/١	بلدان الأعضاء
											إفريقية الغربية
٤٠	٢٠	٦	٣	٣	٤	٢	٤	٢	٥	١	السنغال
٨	٦	١			١	٢	١	١		١	الدومينيكا
٨	٦	١		١	١					١	غينيا
٢,٧	٢				١					١	ساحل العاج
٩,٢	٧	١	٢					١	١	١	السودان
١,٢	١					١					النيجر
٢,٧	٢	١				١					فورك العليا
٢,٧	٢		١	١							موريتانيا
٦,٦	٥		٢	١		١	١				التوغو
											إفريقية الاستوائية
											البنغال
١,٢	١		١								أريغوني شمالي
٦,٦	٥	٢	٢								الكونغو
١,٢	١			١							الغابون
٩,٢	٧	١	٤	١	١						الكاميرون
١٠٠	٧٥	١٣	١٦	١٠	٧	٩	٦	٤	٦	٤	المجموع

- الرابطات القطرية. و تضم الطلبة الأفارقة بحسب البلدان التي ينتمون إليها، ومقارها في باريس. وهي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة إلى جانب عضويتها في الاتحاد. وفي عام ١٩٥٨ بلغ عدد الرابطات القطرية الأعضاء في الاتحاد ١٤ رابطة (انظر أعلاه). مما يعني أن طلبة جميع البلدان الإفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية كانوا ممثلين فيه - باستثناء طلبة مدغشقر.

- الرابطات الأكاديمية. وهي تشكل فروعاً مباشرة للاتحاد في مدن الأكاديميات الجامعية بغض النظر عن الأقطار الإفريقية التي ينتمي إليها أعضاء الرابطة. ولكل منها مكتب إداري ينتخبه أعضاء الرابطة قبل انعقاد المؤتمر السنوي للاتحاد. وتتبع هذه الرابطات مباشرة للجنة التنفيذية للاتحاد.

(ب) - مجلس الإدارة. ويتألف من مندوبين عن كل رابطة عضو في الاتحاد بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد. ومهمته الإشراف على أعمال اللجنة التنفيذية وممارسة الرقابة على أنشطتها المختلفة. ويعقد ثلاث اجتماعات دورية سنوياً (في عيد الفصح، وفي كل من شهري تموز وتشرين الثاني من كل عام). وبإمكانه الدعوة إلى عقد اجتماعات استثنائية.

(ج) - اللجنة التنفيذية. وينتخب المؤتمر العام السنوي أعضاءها. وكان عددهم متغيراً بحسب السنوات (٥٦). ففي الفترة ١٩٥١-١٩٥٧ تراوح عدد أعضائها ما بين ٩-١٦ عضواً. وارتفع إلى ١٦ عضواً في عام ١٩٥٨، ثم انخفض إلى ١٣ عضواً في عام ١٩٥٩ (٥٧). ويمكن أن تعزى هذه الزيادة المهمة في عدد أعضاء اللجنة في العامين ١٩٥٨-١٩٥٩ إلى أن هذين العامين شكلا حقبة زمنية حاسمة في تاريخ حركة التحرر الوطني في إفريقيا السوداء. ومقرها باريس.

ومهمة اللجنة التنفيذية هي تنفيذ قرارات مؤتمرات الاتحاد العامة السنوية تحت إشراف مجلس الإدارة ورقابته (٥٨). وتعد اللجنة التنفيذية بمثابة العمود الفقري

للاتحاد وعصبه . فعلى عاتقها تقع مسؤولية تنفيذ قرارات مؤتمرات الاتحاد . وعليها تعتمد جميع أنشطته . وتقوم بتمثيل الاتحاد في المحافل الرسمية في فرنسا وإفريقية ، وفي المؤتمرات والتظاهرات السياسية والثقافية المحلية والدولية . وهي المسؤولة عن الإشراف على إعداد مختلف مواد صحيفة الاتحاد " طالب إفريقية السوداء " الناطقة باسمه . وانتماءات أعضائها السياسية تعكس التيارات والتوجهات السياسية التي كلنت تسود في الاتحاد . ومن ثم فإن التركيبة السياسية لمختلف اللجان التنفيذية للاتحاد منذ تأسيسه حتى الاستقلال تكتسي، كما سنرى لاحقاً، أهمية خاصة لأنها تكشف عن التيارات السياسية التي كانت تسود في الاتحاد وتمارس تأثيرها على قراراته وأنشطته وتوجهاته السياسية .

أما بالنسبة للتوزيع القطري لمختلف أعضاء هذه اللجان التنفيذية، أي بالنسبة للبلدان التي ينتمون إليها، فيلاحظ الحضور الدائم للسنغاليين فيها كافة، وبكثافة نسبية، وبمراكز هامة: ٣ من أصل ٧ من قادة الطلبة الذين تعاقبوا على رئاسة الاتحاد فيما بين ١٩٥١ - ١٩٥٩ كانوا من السنغاليين، واثنان من التوغوليين، وواحد من الداهومي وآخر من الكاميرون، غير أن نوابهم كانوا من السنغاليين (انظر الجدول رقم ١) . ولا عجب في ذلك فاتحاد طلبة إفريقية السوداء في فرنسا نفسه تأسس بمبادرة من قادة الطلبة السنغاليين . كما أن رابطة الطلبة السنغاليين في فرنسا تعد "إحدى الرابطات الطلابية لما وراء البحار التي قامت بأكبر نشاط معاد لفرنسة في السنوات الأخيرة" (٥٩) . ومما يلفت النظر أنه رغم قدم تأسيس رابطة طلبة ساحل العاج في فرنسا (تموز/ يوليو ١٩٤٧) وأهمية عدد أعضائها النسبية (٤٧٢ عضواً عام ١٩٥٨)، فإن حضورهم بين أعضاء اللجنة التنفيذية كان حضوراً هامشياً جداً . وربما تفسير ذلك أن هذه الرابطة لم تصبح عضواً في الاتحاد إلا في أواخر العام ١٩٥٥، أو أنها كانت على وفاق مع سياسة "الانطواء الاستراتيجي" التي تبنتها حركة التجمع الديمقراطي الإفريقي في عام ١٩٥٠؟

٣- صحيفة "طالب إفريقية السوداء L' Eudiant d' Afrique Noire"

وهي لسان حال اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا والناطق الرسمي باسمه . وبدأت تصدر شهرياً وبشكل شبه منتظم منذ شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ . وتحمل صفحة الغلاف في زاويتها اليسرى العليا خارطة إفريقيا وفي وسطها جرة إفريقيا فيها عدد من النقوب تحاول أصابع يدين سوداوين سدها . وتحت هذه الخارطة التي أصبحت شعار الاتحاد كتبت حكمة مأثورة عن ملك أبومي غيزو* تقول: " لو أن جميع أبناء المملكة سدوا بأيديهم مجتمعة نقوب الجرة لأمكن إنقاذ المملكة". وفي الزاوية اليسرى السفلى نجد الشعار التالي: العمل الجماعي، البحث عن العدالة، قول الحقيقة TRAVAILLER dans l' unité, RECHERCHER la justice, DIRE la vérité . وفيما بين ١٩٥٥-١٩٥٧ تراوح عدد النسخ الصادرة لكل عدد ما بين ٣٠٠٠-٧٠٠٠ نسخة، ووسطياً ٥٠٠٠ نسخة (١١ مرة) . ولم يصدر منها إلا سبعة أعداد عام ١٩٥٥-١٩٥٦، وثمانية أعداد عام ١٩٥٧ (٦٠) .

وتعد صحيفة "طالب إفريقية السوداء" أداة نضال الاتحاد وسلاح معركته الرئيس .

٤- مراحل نضال الاتحاد

فيما بين ١٩٥١-١٩٦٠ مرّ نضال اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا بمرحلتين هما مرحلة التأسيس والتنظيم، ومرحلة النضال من أجل استقلال إفريقيا القومي ووحدةها .

١- مرحلة التأسيس و التنظيم ١٩٥١-١٩٥٦

منذ تأسيسه اختار اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا بوضوح العمل النقابي الثوري . وقد ترجم ذلك في المستوى النقابي بالعمل على جمع الطلبة الأفارقة السود

* تأسست مملكة أبومي في أواخر القرن السابع عشر و أخذت تنمو و تزدهر منذ أوائل القرن الثامن عشر على ساحل بنين في غرب إفريقيا . و في أوج ازدهارها أصبحت تغطي النصف الجنوبي من جمهورية بنين الحالية و يعد الملك غيزو من أشهر ملوكها .

في فرنسا بمنظمة قوية تمثلهم جميعاً، وبالذفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية، وفي المستوى السياسي بالنضال إلى جانب الشعوب الإفريقية من أجل تحرير إفريقيا السوداء من نير الاستعمار الفرنسي.

(١)- العمل على تحقيق وحدة طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا

في البداية كرّس اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا جهوده للأعمال التنظيمية، ولم شمل جميع طلبة إفريقيا السوداء الذين يتابعون تحصيلهم العلمي في فرنسا. وذلك بدفع الرابطات الطلابية الإفريقية القطرية القائمة في باريس للانضمام إلى الاتحاد، وتأسيس رابطات أكاديمية في مدن الأكاديميات الجامعية في فرنسا تكون فروعاً له فيها.

وقد نجح الاتحاد في تأسيس العديد من الفروع في هذه المدن. فمن ٤ رابطات أكاديمية أعضاء في الاتحاد لدى تأسيسه عام ١٩٥١ (انظر أعلاه)، ارتفع عددها إلى ٢٠ رابطة عام ١٩٥٨، قُدّر عدد أعضائها بنحو ٢٠٠٠ عضواً. ومع تسجيل المؤتمر السادس للاتحاد (٢٧- ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥) لانضمام الرابطات القطرية لكل من الكامبيرون والغابون وساحل العاج والتشاد إليه يصل عدد الرابطات القطرية الأعضاء إلى ١٣ رابطة، أي أنه أصبح يمثل جميع طلبة المستعمرات الفرنسية في إفريقيا السوداء، باستثناء طلبة موريتانية. وبانضمام رابطة طلبة موريتانية في فرنسا بعد تأسيسها في عام ١٩٥٦ إلى الاتحاد وصل عدد الرابطات القطرية الأعضاء فيه إلى ١٤ رابطة (٦١). وتحقيق وحدة طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا في منظمة قوية يكون الاتحاد قد اجتاز مرحلة رئيسية على طريق الأهداف التي رسمها لنفسه منذ تأسيسه. وقدر عدد الطلبة الأعضاء في الاتحاد بنحو ٦٠٠٠ عضواً في عام ١٩٥٨ (٦٢). والواقع أنه من الصعب جداً معرفة عددهم الحقيقي. لأنه كان بإمكان طلبة الأكاديميات الجامعية أن يكونوا في أن معاً أعضاء في الرابطات الأكاديمية وفي رابطات الأقطار التي ينتمون إليها. كما أنه لم يكن هناك ما يمنع من انتمائهم إلى أية

منظمة طلابية إفريقية سياسية (رابطة طلبة التجمع الديمقراطي الإفريقي) أو أي حزب سياسي (الأحزاب الإفريقية أو الحزب الشيوعي الفرنسي). ذلك أن اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا لم يتبن منذ تأسيسه أية أيديولوجية سياسية بعينها، وإنما أراد لنفسه أن يكون " جبهة واسعة مناهضة للاستعمار والإمبريالية" (٦٣)، ومن ثم قبل في عضويته طلاباً من جميع التيارات السياسية والانتماءات الأيديولوجية شريطة تمسكهم بمبادئه العامة والنضال من أجل تحقيق أهدافه. وهذا ما سمح له بالحصول على أقصى أنواع الدعم، وأن يتسم بدينامية عظيمة (٦٤).

(٢) - إقامة علاقات صداقة وتعاون متبادل مع منظمات طلابية إفريقية وفرنسية ودولية في هذه المرحلة حرص الاتحاد على إقامة علاقات صداقة وتعاون متبادل مع المنظمات الطلابية التي تتماثل أهدافها مع أهدافه في إفريقية وفرنسا والعالم كله. ففي مستوى إفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، أقام الاتحاد علاقات تعاون وثيقة مع الرابطة العامة لطلبة دكار (AGED) التي أصبحت منذ عام ١٩٥٦ الاتحاد العام لطلبة إفريقية الغربية (UGEAO) على أثر الخلاف الذي وقع بين الطلبة الفرنسيين والطلبة الأفارقة الأعضاء حول انخراط الرابطة في العمل السياسي ورفض الطلبة الفرنسيين ذلك. كما ارتبط الاتحاد بعلاقات تعاون متبادل ومثمر مع المجلس الاتحادي لشبيبة إفريقية الغربية الفرنسية (CFJAOF) (٦٥).

وأمام عدم وجود فروع له في إفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، فقد كان الاتحاد يمارس تأثيره فيها عبر المنظمات الطلابية والشبيبية، ولاسيما الرابطة العامة لطلبة دكار (الاتحاد العام لطلبة غرب إفريقية لاحقاً)، والمجلس الاتحادي لشبيبة إفريقية الغربية الفرنسية (مجلس شباب إفريقية لاحقاً) والاتحاد العام

* تأسست الرابطة العامة لطلبة دكار في عام ١٩٥٠ وتمثل طلبة البلدان الإفريقية الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية و الطلبة من أبناء المستوطنين الفرنسيين الذين كانوا يتابعون تعليمهم العالي في معهد الدراسات العليا في دكار عاصمة السنغال الذي تأسس في العام نفسه. ثم تحول إلى جامعة دكار عام ١٩٥٦.

لعمال إفريقية السوداء (UGTAN)، ومداخلات ممثليه إلى مؤتمرات الأحزاب السياسية الإفريقية، وصحيفة طالب إفريقية السوداء. وسرعان ما أصبح للاتحاد علاقات مميزة مع الاتحاد العام لطلبة إفريقية الغربية بحيث أن الأخير كثيراً ما تكلم باسمه وباسم اتحاد طلبة إفريقية السوداء في فرنسا بالمحافل والمؤتمرات والتظاهرات السياسية في إفريقية السوداء.

إلا أن الاتحاد لم ينجح خلال هذه المرحلة في عقد علاقات تعاون مع المنظمات الطلابية لبلدان إفريقية السوداء الخاضعة لسيطرة الدول الاستعمارية الأخرى (بريطانية، بلجيكا، البرتغال). وسبب ذلك يبيته لنا نائب رئيس الاتحاد للعلاقات الخارجية في اللجنة التنفيذية للعام ١٩٥٧ شارل ديان بقوله: "إن أهم عقبة أمام تعاوننا مع رفاقنا الأفارقة الذين كانوا ولا يزالون يخضعون للسيطرة الاستعمارية البريطانية هي عدم الاكتراث في إفريقية بالحركة الطلابية العالمية. [بسبب] ما لديهم من مفاهيم متصلة بالنسبة لعلاقاتهم، فهم لا يزالون يرون في اتحاد الطلبة العالمي والمنظمات الطلابية الأعضاء فيه، ومنها اتحاد طلبة إفريقية السوداء في فرنسا [١٠٠٠] منظمات شيوعية لا هم لها سوى دعاية منمقة. لذلك فهم حذرون، ولا سيما أنه لم نتح لنا فرص مناسبة للتفاهم الصريح" (٦٦).

وفي فرنسا عقد الاتحاد علاقات صداقة وتعاون مع الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا، ومع العديد من المنظمات الطلابية الفرنسية الأخرى في باريس مثل اتحاد المعاهد العليا، وكارتل دور المعلمين. بالإضافة لبعض المنظمات الطلابية السياسية مثل اتحاد الطلبة الراديكاليين. وارتبط أيضاً بعلاقات وثيقة ودعم متبادل مع منظمات طلبة شمالي إفريقية في فرنسا مثل الاتحاد العام لطلبة تونس. والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، والاتحاد الوطني لطلبة المغرب. كما أصبح الاتحاد عضواً في لجنة الاتصال للطلبة المناهضين للاستعمار Comité de Liaison des Etudiants Anticolonialistes التي تتكون من عدة رابطات لطلبة بلدان ما وراء البحار الخاضعة

للسيطرة الاستعمارية الفرنسية. وهدفها "خلق نوع من التقارب بين منظمات الطلبة الأعضاء فيها، ومن ثم نوع من التضامن والدعم المتبادل في نضالها ضد الاستعمار وتحرير بلدانها من نيره" (٦٦).

أما في المستوى الدولي، فمنذ عام ١٩٥٢ أقام الاتحاد علاقات وطيدة مع اتحاد الطلبة العالمي (٦٧) وفي عام ١٩٥٦ أصبح عضواً فيه.

ويهدف الاتحاد من خلال تعاونه مع المنظمات الطلابية المختلفة إلى اطلاعها على الأوضاع السيئة التي تعيشها البلدان الإفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، ومساوئ النظام الاستعماري الفرنسي فيها، وتعريفها بحركة التحرر الوطني في إفريقيا السوداء، والحصول على دعمها المادي والمعنوي في نضاله من أجل الدفاع عن مصالح الطلبة الأفارقة، وتحرير إفريقيا من ربة الاستعمار.

(٣) - الدفاع عن مصالح طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا

في المستوى النقابي، تركز نشاط الاتحاد على الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لطلبة إفريقيا السوداء في فرنسا مثل المطالبة بزيادة عدد المنح الدراسية، ورفع مقدار رواتبها، وزيادة عدد نزل الطلبة الأفارقة وإشراكهم في إدارتها والإشراف عليها، وإقامة المعسكرات الصيفية الترفيهية، وإلغاء سياسية التمييز العنصري، الخ... وذلك كله بهدف تحسين الأوضاع المعيشية والدراسية لهؤلاء الطلبة وتوفير الأجواء المناسبة لمتابعة تحصيلهم العلمي.

(٤) - النضال إلى جانب الشعوب الإفريقية ودعمها (٦٨)

رغم أن اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا قد أعلن لدى تأسيسه إن أهدافه هي أهداف اجتماعية وثقافية، وأكد على أنه لن ينتسب إلى أي حزب سياسي ولن يشارك في أية تظاهرة ينظمها أي فريق سياسي، فقد سادته ثلاثة تيارات هي التيار النقابي، والتيار المناهض للإمبريالية، والتيار التحرري القومي. ولم يمضِ عام واحد بعد على تأسيسه حين ظهر تيار داخل الاتحاد يميل إلى التدخل في السياسة [١٠٠].

وأعتبرت لجنته التنفيذية [الأولى] جد معتدلة. فقد حاولت رئيستها عبثاً ضم العناصر التي بدت أكثر رزانة إلى فريق البحوث الاقتصادية والسياسية الإفريقي (GAREP) حديث النشأة [٢٠٠٠] (ص ٩٠).

وسرعان ما ازدادت باطراد أهمية هذا التوجه للتدخل في السياسة، واتخذ طابعاً تقديمياً. "فمنذ المؤتمر الثاني للاتحاد"، الذي عقد في باريس ما بين ١٤-١٥ نيسان/أبريل ١٩٥٢، "استحوذ الوطنيون المنتمون إلى رابطة طلبة التجمع الديمقراطي الإفريقي على إدارة الاتحاد [٢٠٠٠]. وبتحريض من هؤلاء عقدت علاقات وثيقة بين اتحاد طلبة إفريقية السوداء في فرنسة واتحاد الطلبة العالمي ومقره براغ" (ص ١٠).

وتأكد هذا التيار الوطني التقدمي في ختام المؤتمر الثالث بتاريخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٥٣. فجميع أعضاء اللجنة التنفيذية التي انتخبها المؤتمر كانوا من الطلبة الذين شاركوا خلال العامين السابقين بمختلف المؤتمرات التي نظمها اتحاد الطلبة العالمي في برلين وفارصوفية وبراغ (ص ١٠).

وشكل المؤتمر الثالث للاتحاد (تولوز ٢٧-٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨) منعطفاً مهماً في مسيرة الاتحاد النضالية حين رأى أنه لا يمكن الفصل بين النضال النقابي والنضال السياسي، وأنهما مرتبطان فيما بينهما ارتباطاً لا انفصام له (٦٨). وقد انعكس ذلك على اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية لذلك العام بحيث كانوا في غالبيتهم العظمى من الطلبة المناضلين في صفوف رابطة طلبة التجمع الديمقراطي الإفريقي (ص ١١). منذئذ أخذ ممثلو الاتحاد إلى المؤتمرات الدولية يفضحون جميع أشكال الاضطهاد والاستغلال والعنصرية والظلم الاستعماري الذي تعيشه شعوب البلدان الإفريقية السوداء في ظل الاتحاد الفرنسي (٦٩).

هكذا ما إن مضى بالكاد ثلاث سنوات على تأسيس الاتحاد حتى قرر طلبة إفريقية السوداء في فرنسة الانخراط رسمياً في النضال السياسي إلى جانب الشعوب الإفريقية

في بلادهم . ومنذ ذلك الوقت فصاعداً امتزجت مراحل نضال الاتحاد مع مراحل نضال الشعوب الإفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية . فمنذ عام ١٩٥٤ أخذ يتعاظم محور نشاط الاتحاد على تعزيز النضال ضد النظام الاستعماري الفرنسي ممثلاً بالاتحاد الفرنسي، ولصالح الحكم الذاتي للبلدين الإفريقيين الخاضعين لنظام الوصاية الفرنسي وهما التوغو والكاميرون، ومطالبة السلطات الفرنسية الإسراع في تأسيس الجامعات في بلدان إفريقيا السوداء(ص ١١) .

و الواقع أن نشاط الاتحاد تمثل بالعمل الدؤوب على تقديم الأدلة والحجج الدامغة على أن دستور الاتحاد الفرنسي الذي أعده الإمبرياليون الفرنسيون في عام ١٩٤٦ واستبدلوا بموجبه الإمبراطورية الفرنسية بالاتحاد الفرنسي، وما نجم عنه من إدخال بعض الإصلاحات على النظام الاستعماري الفرنسي لم يؤد إلى أي تغيير جوهري في طبيعة هذا النظام؛ وأن فرنسا قد أنشأت الاتحاد الفرنسي بهدف خداع الرأي العام الإفريقي والدولي وإيهامهما بأنها قد ألغت النظام الاستعماري، وأن العلاقات بينها وبين مستعمراتها أصبحت تقوم على الانضمام الحر لهذا الاتحاد، وعلى المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الشعب الفرنسي وأبناء الشعوب الإفريقية فيما وراء البحار . في حين أن واقع الحال يكذب ذلك . فالعلاقات بين فرنسا وبلدان ما وراء البحار لا تزال تقوم على عدم المساواة والعبودية والقمع والاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الثقافي .

ففي المستوى السياسي، رأى مناضلو الاتحاد أنه رغم أن دستور الاتحاد الفرنسي قد نص على المساواة في الحقوق والواجبات بين مواطنيه دون تمييز عرقي أو ديني، فقد حافظت فرنسا على نظام الانتخاب المحدود والهيئتين الناخبتين (إفريقية وفرنسية) في البلدان الإفريقية . وفي حين أن النائب عن فرنسي فرنسا في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) يمثل ٨٠ ألف فرنسي، فإن النائب الإفريقي فيه يمثل ٨٠٠ ألف إفريقي .

وفي المستوى الاقتصادي، أكد مناضلو الاتحاد على أنه في الوقت نفسه الذي أعلنت فيه فرنسا دفن "الميثاق الاستعماري Pacte colonial" بإصدارها في ٣٠ نيسان ١٩٤٦ قانوناً يقرر "منح الأولوية لسد حاجات الأهالي [الأفارقة] وتعميم أفضل الظروف الملائمة لتقدمهم الاجتماعي"، وينشئ "صندوق الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان ما وراء البحار FIDES"، فإن أموال هذا الصندوق استثمرت، كما في الماضي، في مشاريع تخدم الاحتكارات الأوروبية بدلاً من استثمارها في مشاريع تأخذ بالحسبان مصالح أبناء البلدان الإفريقية. فقد أهملت خطة التجهيزات الأولى بمنهجية الزراعة والإنتاج الصناعي. وازداد هذا الوضع سوءاً مع الخطة الثانية (١٩٥٤) بزيادة حصة الاستثمارات في البنية التحتية العسكرية [طرق، مطارات، جسور] والبحث عن المعادن زيادة مهمة. أما في ميدان الزراعة، فقد تركز الاهتمام على تطوير المحاصيل الزراعية التي تشكل حصراً مصدراً للمواد الأولية اللازمة للصناعات الفرنسية مثل القطن والسمسم والأخشاب والبن والكافور... ونظراً لمحافظة الأوروبيين على احتكار تجارة الجملة فإن الفارق في الأسعار بين البضائع المستوردة من فرنسا والبضائع المصدرة من البلدان الإفريقية إلى فرنسا بقي كارثياً. فقد اعترفت صحيفة النظام الاستعماري "مرشيه كولونيـو Marchés Coloniaux" أن: "المستهلكين من أبناء البلدان المستعمرة حصلوا، في عام ١٩٥٣ على مستورداتهم بأسعار أعلى بمقدار ٣٠ - ٥٠ ٪، وأحياناً بما يزيد عن ذلك مما لو كان بإمكانهم التزود بها من خارج فرنسا، ومن ثم فإن مستوى المعيشة في إفريقية أعلى مرتين منه في فرنسا". وفي هذه الأمثلة "ما يكفي من براهين على الهرطقة والخداع اللذين ينطوي عليهما ما يسمى باعتزاز اتحاداً" (٧٠).

ورغم أن اتحاد طلبة إفريقية السوداء في فرنسا لم يبدأ بالمطالبة باستقلال إفريقية رسمياً حتى عام ١٩٥٦، فإن فكرة الاستقلال لم تكن غائبة عن أذهان مناضليه في هذه المرحلة. يدل على ذلك أن الطلبة الذين شاركوا في المؤتمر الخامس للاتحاد (باريس

٢٧ - ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤) في الوقت نفسه الذي استقبلوا فيه بامتعاض خطاب نائب السنغال ليوبولد سيدار سنغور الذي حضر المؤتمر لكي يطالب بإنشاء جمعية تشريعية في كل بلد من البلدان الإفريقية الأعضاء في الاتحاد الفرنسي، أي منحها نوعاً من الحكم الذاتي، أعلنوا " عن ارتياحهم وحماسهم لخطاب الشيوخ الفرنسي جاك فيرجس الذي دعاهم فيه إلى النضال من أجل الاستقلال التام" (ص ١١).

ب - مرحلة النضال من أجل استقلال إفريقية القومي ووحدها

بعد أن نجح اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا بلم شمل جميع الرابطات القطرية التي تمثل طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا وأصبح المنظمة الوحيدة التي تمثلهم، واشد عوده انخرط رسمياً في العمل السياسي، وأخذ يعلن إدانته لجميع المشاريع الفرنسية الرامية، الواحد تلو الآخر، إلى الاحتفاظ بإفريقية السوداء في فلك فرنسا الاستعمارية، ويؤكد تصميمه على النضال إلى جانب الشعوب الإفريقية حتى تنال استقلالها وتبني وحدتها.

(١) - رفض القتون الإطار Loi-cadre والنضال من أجل استقلال إفريقية ووحدها

بعد أن أدان اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا الاتحاد الفرنسي وما ينطوي عليه مبدأ الإدماج من ديماغوجية، لأن الإصلاحات التي عرفت بها بلدان إفريقيا السوداء في ظله لم تغير شيئاً من طبيعة النظام الاستعماري، أخذ، بدءاً من عام ١٩٥٦، يدين القانون الإطار الرامي إلى إدخال بعض الإصلاحات الجديدة على الاتحاد الفرنسي. وذلك لأن مناقبه المتمثلة بإلغاء الهيئتين الناخبتين، وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية القطرية، ومنح الأقطار الإفريقية حكومات محلية، أي نوعاً من الحكم الذاتي، وأفرقة الكوادر، هي أقل بكثير من مثالبه وهي تجزئة اتحادي إفريقيا الغربية وإفريقية الاستوائية برفض منح كل منهما حكومة اتحادية، ورئاسة الحاكم الفرنسي لمجلس الوزراء القطري ومحدودية صلاحيات هذا المجلس بقصرها على الشؤون المحلية

وبقاء أهم مقاليد السلطة والسيادة بيد الحكومة الفرنسية (الدفاع القومي، والعلاقات الخارجية، و الشرطة والأمن والعدالة، وشؤون النقد والتجارة و القروض و التخطيط، ووسائل الاتصالات والموائى والسكك الحديدية)، وعدم مسؤولية هذا المجلس أمام المجلس المحلي القطري. وتساءل عما يقدم هذا القانون من جديد لإفريقية الغربية وإفريقية الاستوائية غير التجزئة بإنشاء مجالس الوزراء القطرية، وسلب الحكومتين الفدراليتين وظائفهما الإدارية وقصر عملهما على التنسيق بانتظار إلغائهما؟ (٧١). وأضاف " وإن كان القانون الإطار يشكل خطوة إلى الأمام من حيث أنه يسمح لنا بممارسة رقابة فعلية على إدارة شؤوننا الخاصة، [١٠٠] فهل يلغي هذا القانون رواتب البؤس والقمع البوليسي والعنصرية اليومية والاضطهاد الثقافي، وباختصار هل يلغي النظام الاستعماري؟ بالتأكيد لا" (٧٢).

وفي افتتاحية العدد ٥ (حزيران/ يونيو - تموز/ يوليو ١٩٥٧) لصحيفة طالب إفريقية السوداء بعنوان: " ساعة الاختيار إفريقية تطالبنا بالوحدة"، بعد أن أكد الاتحاد على أن إرادة التوحد من أجل عمل مشترك تعد أفضل دليل على نضج بلدنا السياسي، وأن زمن الانقسامات والفرقة الخرقاء التي يحافظ أعداء تحررنا عليها قد انقضى، وجاء الوقت الذي يجب فيه على الأفارقة كافة أن يمنحوا الأولوية للعوامل التي توحدهم بدلاً من الاستسلام لمناورات التفرقة، وأشار إلى العوامل التي تفرقهم (الإقليمية، وعدم التسامح الإيديولوجي، والتفاوت الاجتماعي)، وعدّد العوامل التي تجمعهم وهي "النضال الثوري ضد كل ما يمنعنا من أن نكون إفريقيين أصيلين وفي المقام الأول السيطرة الأجنبية، والإرادة المشتركة لكي نبني بصبر وذكاء ومحبة إفريقية يتمتع فيها بالسعادة الفلاح والعامل والمتقف وصاحب المصنع"، وأضاف يقول: "لسنا بحاجة إلى إصلاحات سطحية... علينا أن نمنح الأولوية للقضاء على الهيمنة السياسية الأوروبية. وتشكيل حكومة إفريقية بسرعة ملحّة، والإصلاحات

الحقيقية والجزرية ستأتي في وقتها: نحن سنقوم بها* وفي ذلك دعوة صريحة للخلاص من النظام الاستعماري وتحرير إفريقيا منه.

من جهة أخرى، أعلنت الافتتاحية أن اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا يرفض الاتحاد الواسع الممتد من ريمس [في فرنسا] حتى تمبكتو [في إفريقيا]، ومن ليل حتى دكار وتاناناريف [في مدغشقر] الذي ينادي به "توابنا الأفارقة"، وأنه بشكل أكثر واقعية وتواضع يقتدي بمفاهيم رئيس مجلس وزراء ساحل الذهب [غانة حالياً] كوامي نكروما الذي ينادي بتأسيس الولايات المتحدة الإفريقية* (٧٣).

ولم يكل مناضلو الاتحاد عن استغلال جميع الفرص المتاحة لاستتكار تصريحات بعض القادة السياسيين الأفارقة، وفي مقدمتهم هوفيت- بواني، التي تقيد بأن "الاستقلال لا معنى له، [و] شيء مغر، وأن الخطط الإصلاحية وحدها مثل القانون الإطار هي التي تنقذنا"، والتأكيد على "أن الاستقلال السياسي هو الشرط الأول لكل إصلاح اقتصادي واجتماعي جذري" [١٠٠]. نقول يجب أن نكون سادة بلدنا لكي ندعي قدرتنا على اتخاذ قرار اقتصادي واجتماعي ناجح. الدليل على ذلك؟ ليست تونس المستعمرة أو تونس في عهد الحكم الذاتي التي أمت أراضي الحبوس العامة، وألغت تعدد الزوجات، وأعادت تنظيم التعليم على أساس قومي: وإنما تونس المستقلة. ليست المغرب المستعمرة التي عالجت مسألة الإقطاعيين وأصلحت العدالة: وإنما المغرب المستقلة* (٧٤). وهذا يدل بوضوح على أن "الثورة السياسية هي دائماً أساس الثورة الاقتصادية والاجتماعية الجزرية" (٧٥).

ثم جاء المؤتمر السابع للاتحاد (باريس ٢٧-٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦) ليعلن رسمياً وببالغ الوضوح عن تعهده بالنضال إلى جانب الشعوب الإفريقية من أجل استعادة حريتها واستقلالها القومي التام (٧٦). وعد هذا المؤتمر مشاركة مناضلي

* التأكيد من قبلنا

الاتحاد للشعوب الإفريقية السوداء تطلعها "إلى تكوين دولة مستقلة ذات سيادة" في الظروف الراهنة عملاً مقدساً، إن لم يكن أقدس الأعمال" (٧٧) . وبعد مضي عام واحد على هذا الإعلان، جاء المؤتمر الثامن للاتحاد (باريس ٢٧-٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧) ليؤكد من جديد المواقف الجوهرية التي حددها المؤتمر السابع وهي "النضال من أجل انتزاع الاستقلال السياسي للوطن الإفريقي ووحدته"، ويعلن أن الوسيلة لانتزاع هذا الاستقلال هي "النضال الثوري للجماهير الشعبية الإفريقية، وليس مجموعة من الإصلاحات الوهمية" ويطرح للمرة الأولى شعار "استقلال إفريقية القومي ووحدتها" (٧٨)، في الوقت الذي كان يبدو ذلك فيه أمراً طوباوياً.

وبمناسبة مناقشة مشاريع القرارات التنفيذية للقانون الإطار في الجمعية الوطنية الفرنسية، جدد الاتحاد رفضه "لمبدأ القانون الإطار نفسه" . وأعلن احتجاجه الشديد على هذه المشاريع لأنها ستؤدي، في حال إقرارها إلى "بلقنة" إفريقية السوداء . وأكد من جديد تمسك طلبة إفريقية السوداء "السرمدى بوحدة شعوبنا و تكوينهم دولة مستقلة ذات سيادة" * . وشدد على أنه "لن تكتب الحياة لأي إصلاح أوقانون يتعلق بمستقبل شعوب إفريقية السوداء لا يأخذ بالحسبان تمسكها الشديد بالوحدة والاستقلال" * . وناشد بالاحاح "جميع النواب الأفارقة تحمل مسؤولياتهم الكاملة، وعمل كل ما بوسعهم للحيلولة دون التصويت على أي قرار يعرض مستقبل إفريقية للخطر" (٧٩) .

وبعد منح البلدان الإفريقية السوداء مجالس وزراء محلية، فضح الاتحاد جوانبها السلبية، ورأى فيها مجرد واجهات يتستر وراءها النظام الاستعماري ليحمي نفسه من انقضااض الجماهير الشعبية عليه ويواصل مهامه القذرة . وبين أن القانون الإطار من

* هكذا وردت في الوثيقة

ثم لم يمنح البلدان الإفريقية سوى الحكم الذاتي الشكلي . وأدى إلى "بلقنة إفريقيا السوداء"، و"تأجيج الشوفينية القطرية وتقويض الوحدة الإفريقية بتقليصه صلاحيات المجلس العام الاتحادي لكل من إفريقيا الغربية وإفريقيا الاستوائية وقصر دورهما على تقديم التوصيات غير الملزمة إلى الحكومات المحلية". وأكد من جديد على أن القانون الإطار ليس إلا "مناورة مضللة"، هدفها "تنويم الشعوب الإفريقية الناهضة" بمنحها "مظاهر السلطة"، والقضاء على تماسكها الداخلي بالبلقنة، وتصفية القواعد الثورية للحركة الوطنية باحتواء الأطر القيادية الإفريقية في سياسة تعاون بين المضطهد والمضطهد (٨٠) . لكن الجماهير الإفريقية ليست بغافلة، فها هوصوتها يدوي معلناً رفضها للقانون الإطار ومنادياً باستقلال إفريقيا السوداء بدءاً من العمال (انظر قرار المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لعمال إفريقيا السوداء/ كوتونو ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧/ المتعلق ببرنامج المطالب)، ومروراً بالشباب (انظر قرار المؤتمر الثنائي لمجلس شباب إفريقيا/ أبيدجان ٥ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٥٧/ حول السياسة العامة) (٨١)، وانتهاء بالطلبة: فمنذ شهر آذار/ مارس ١٩٥٦، أخذ الاتحاد العام لطلبة إفريقيا الغربية يطالب باستقلال إفريقيا التام (٨٢)؛ واتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا (انظر أعلاه) .

(٢)-التصدي لجميع المشاريع الرامية إلى دمج إفريقيا السوداء في تجمعات اقتصادية أوروبية

منذ عام ١٩٥٧ أخذ اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا يرصد جميع المشاريع الرامية إلى دمج إفريقيا السوداء في تجمعات اقتصادية أوروبية مثل "الأوروبوافريقية l'Eurafrigue" و"السوق الأوروبية المشتركة le Marché Commun"، ويبين مساوئها على إفريقيا السوداء، ويعلن عن رفضها (٨٣)، لأنها "تجاهل السيادة

القومية للشعوب الإفريقية" (٨٤) . وتسعى إلى تحويل إفريقية السودان إلى مخزن احتياطي واسع للمواد الأولية، واليد العاملة، وحقل واسع للاستثمارات الرأسمالية" . إن " مشروع الأوروبو إفريقية إذن ما هو إلا تأسيس نقابة رأسمالية أوروبية، هدفها تعزيز استغلال إفريقية السودان" . ومن ثم فإن إفريقية " لن تحقق أي مكسب من هذه المشاريع" . وأعلن عن رفضها، ليس لأنه يسعى إلى عزل إفريقية، أو لأنه يرفض التعاون مع أوروبية، وإنما لأنه طالما بقيت إفريقية السودان لا تستطيع تقرير مصيرها بنفسها، وملزمة بالقيام بدور الخادم لمجموعة من الدول الأجنبية، فإن جميع مشاريع الدمج التي تقوم على مبدأ الفارس والفرس، المسيطر والمسيطر عليه، لن تكون بالنسبة لإفريقية إلا خدع مأكرة" (٨٥) . فهي تسمح لأوروبية أيضاً بإقامة قواعد عسكرية استراتيجية قد تحول إفريقية إلى ساحة حرب ذرية في حال قيام حرب عالمية ثالثة . وبكلمات ثلاث هي مشاريع " لميثاق استعماري جديد" (٨٦) . بل هي " فكرة شيطانية" هدفها تحويل إفريقية السودان إلى " مساعد استراتيجي لمعسكر الإمبرياليين" في حال قيام مثل هذه الحرب . ومن ثم فقد أكد مناضلو الاتحاد على أنهم يرفضون الدفاع عن حرية مستغليهم: " طالما بقينا تحت النير الاستعماري سنرفض ميثاقاً استعمارياً وعسكرياً مضاداً بمثل هذا الوضوح لمصالحنا الحقيقية" (٨٧) .

هكذا " إن كانت الأوروبو إفريقية تعني إخماد كل طيف للقومية الإفريقية، فإن السوق الأوروبية المشتركة تعني الانتحار الاقتصادي بالنسبة لإفريقية، لأنه ما من نمو متناسق وفقاً لمعايير الاقتصاد الحر في إطار مجموعة ذات أنظمة اقتصادية متباينة" ، وهذا " ما يقلل من فرص إفريقية السودان في التطور الاقتصادي . وهذا الواقع سينجم عن تضافر آثار السيطرة الاستعمارية مع أثر التخصص الذي يعني أن على إفريقية أن تستمر بكونها الممون بالمواد الأولية" (٨٨) .

وعلى القادة السياسيين الأفارقة الذين يرون أولوية الجانب الاقتصادي على الجانب السياسي، يرد مناضلو الاتحاد بأنه يجب أن تمنح الأولوية للجانب السياسي، رائدهم

في ذلك مقولة رئيس مجلس وزراء غانة كوامي نكروما الشهيرة: "اطلبوا الاستقلال وما تبقى سيعطى لكم علاوة على ذلك".^{*} و"على إفريقية كلها أن تفهم أن سلامتها في وحدتها، وأن تحسين وضعها المادي لن يحققه لها أحد سواها". وهذا ما يفرض عليها بادئ ذي بدء انتزاع استقلالها السياسي، وكل شيء بدونه لن يكون إلا وهماً وخيبة أمل (٨٩).

(٣) - رفض المشاريع الرامية إلى بقاء إفريقية السوداء في فلك فرنسا الاستعمارية

بعد أن ثبت بالتجربة أن الاتحاد الفرنسي الذي تأسس غداة الحرب العالمية الثانية لم يؤد إلى تغييرات جوهرية في طبيعة النظام الاستعماري الفرنسي، وأن العلاقات بين فرنسا والبلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد بقيت علاقات تبعية تقوم على الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد السياسي و الثقافي، أخذ قادة القوى السياسية في إفريقية السوداء يدعون إلى إعادة النظر في العلاقات القائمة بين بلدانهم وفرنسا، أي إعادة النظر في دستور ١٩٤٦ الاتحادي ولاسيما الباب الثامن منه.

وبعد تخلي حركة التجمع الديمقراطي الإفريقي، كما سبق أن رأينا، عن سياسة النضال الثوري من أجل تحرير الشعوب الإفريقية من ربقسة الاستعمار الفرنسي، وتبنيه سياسة "الانطواء الاستراتيجي"، أخذ، منذ منتصف الخمسينيات، يتبلور في الأوساط السياسية الإفريقية السوداء تياران بشأن مستقبل العلاقات بين فرنسا وبلدان إفريقية السوداء الخاضعة لها. التيار الأول ينادي بتأسيس "كومونوتة فرانكوافريقية Communauté Franco-Africaine ديموقراطية وأخوية تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، لكن على أن تعترف لأعضائها بحق تقرير المصير، أي بحق الخروج منها متى تشاء. ويمثل هذا التيار معظم قادة التجمع الديمقراطي الإفريقي

* وهو مصطلح غامض بما فيه الكفاية وتوفيقي بين مصطلحي الاتحاد الفيدرالي والاتحاد الكونفيدرالي.

RDA وفي مقدمتهم نائب ساحل العاج هوفيت- بواني وأنصاره٠ والتيار الثاني ويدعو إلى الحفاظ على اتحادي إفريقية الغربية وإفريقية الاستوائية بمنح كل منهما مجلس تنفيذي(حكومة) فيدرالي أولاً، ثم تأسيس اتحاد كونفيدرالي متعدد الجنسيات مع فرنسة٠ ويمثل هذا التيار قادة حزب التجمع الديمقراطي PRA** وعلى رأسهم نائب السنغال ليوبولد سيدار سنغور وأنصاره، ومعهم بعض قادة التجمع الديمقراطي الإفريقي من أمثال نائب غينية أحمد سيكوتوري ونائب السودان موديبو كيتا(٩٠)٠

وكما عارض اتحاد طلبة إفريقية السودان في فرنسة القانون الإطار والمشاريع الهادفة إلى دمج إفريقية السودان بأوروبية، للأسباب التي باتت معروفة لنا(انظر أعلاه)، فإنه رفض مختلف المشاريع الاتحادية بين فرنسة وبلدان إفريقية السودان التي طرحتها، فيما بين ١٩٥٦- ١٩٦٠، القوى السياسية الإفريقية، وذلك قبل حصول إفريقية السودان على استقلالها القومي وتحقيق وحدتها٠

هكذا رفض اتحاد طلبة إفريقية السودان في فرنسة الكومونوتة الفرنكوإفريقية، لأنها "لا تهتم بالحقائق الإفريقية، وبالأمني السامية لشعوب إفريقية السودان[٠٠٠]:الوحدة والاستقلال" (٩١)٠ ورد على الأحزاب السياسية (التجمع الديمقراطي الإفريقي، والاتفاق الإفريقي، والحركة الاشتراكية الإفريقية) والقادة الأفارقة الذين يدعون أنهم يناضلون من أجل ديموقراطية إفريقية، لكنهم يعلنون في الوقت نفسه "أن الزمن الحاضر هو زمن التعاون la collaboration، والاعتماد المتبادل interdépendance، والكومونوتة الفرنكوإفريقية، بالقول "أن العيب ليس بمبدأ مثل هذه الجماعة المرغوب فيها، وإنما بالدعوة لها في ظل العلاقات الاستعمارية الراهنة بنون التفسير بالسلطة السياسية، وتحديد بالاستقلال القومي للشعوب الإفريقية، لأن العلاقات بين فرنسة وإفريقية السودان تبقى على النمط الاستعماري٠ ومن ثم فإن الاتحاد الذي يتحقق في

** انظر أدناه الحاشية رقم 162٠

مثل هذه الظروف سيكون اتحاد البرجوازية الإفريقية مع التروستات الاستعمارية على حساب عمال البلدين [إفريقية السوداء وفرنسة] (٩٢) .

واستخدم الاتحاد العديد من المنابر الإفريقية السوداء للدفاع عن ضرورة استقلال إفريقية القومي ووحدها . ونكتفي هنا، لضيق المكان، بمثال واحد على ذلك هو مداخلة ممثل الاتحاد إلى المؤتمر الثالث لحركة التجمع الديمقراطي الإفريقي الذي عقد في بامako ما بين ٢٥-٣٠ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٥٧ . فبعد أن انتقد سياسة "الانطواء الاستراتيجي" التي تبناها التجمع منذ عام ١٩٥٠، وما نجم عنها من انتكاس لحركة التحرر الوطني في إفريقية السوداء (٩٣)، وسيادة فترة من الغموض والالتباس السياسي فيها بسبب تخلي التجمع عن سياسة النضال الثوري لتحرير الشعوب الإفريقية السوداء، واختياره سياسة التقرب من الحكومات الفرنسية المتعاقبة والتعاون مع الإدارات الاستعمارية المحلية . وذلك في الفترة نفسها الذي حققت فيها حركة تحرر الشعوب المستعمرة انتصارات حاسمة على الاضطهاد والسيطرة الأجنبية؛ وبعث مؤتمر باندونغ التاريخي خلالها ميلاً جديداً نحو الحرية في جميع القلوب فسي آسية وإفريقية (٩٤)؛ وأتى على ذكر ما أفرزه فشل فكرة الإدماج من شعارات ديماغوجية في الفترة نفسها، وهي الفيدرالية مع لزامتها "الأوروبوإفريقية" و"الكومونوتة الفرنكوإفريقية" التي ليس لها من هدف سوى تحويل الأفارقة عن النضال من أجل الاستقلال ومن ثم استمرار السيطرة الاستعمارية؛ وإصدار القانون الإطار الهادف أساساً إلى إضعاف حركة التحرر الثوري الإفريقية (٩٥)، أكد بوضوح تصميم شباب إفريقية السوداء وفي مقدمتهم الطلبة على "النضال حتى تحقيق وحدة وحرية واستقلال شعوبنا" (٩٦) .

كما خصص الاتحاد العدد ١٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧) من صحيفته طالب إفريقية السوداء للمؤتمر الثالث لحركة التجمع الديمقراطي الإفريقي سالف الذكر . انتقد فيه جميع الحلول التي طرحها قادة التجمع في هذا المؤتمر لحل مختلف المسائل

السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة في إفريقية السوداء. وبيّن أن مسألة الاستقلال القومي قد أصبحت بالنسبة لقادة التجمع وجميع المحاورين الأفارقة المقبولين تعد مسألة قد تجاوزها الزمن، وأن الأمر بالنسبة لهم يتعلق الآن ببناء "الكومونوتة الفرنكوإفريقية"، والولوج منها إلى الكومونوتة الأوروبوإفريقية والأطلسية. ومن ثم فإن جهود "قادتنا" تهدف إلى طمأنة الرأسمالية الدولية وجذبها من جهة، وإلى إقناع الجماهير الإفريقية السوداء بأنها السبيل إلى حياة أفضل من جهة أخرى. وأكد أن مداخلات مختلف الوفود الجماهيرية والحزبية التي شهدتها المؤتمر الثالث للتجمع تدفع المرء إلى الشك بأن الجماهير الإفريقية قد انخدعت بمثل هذه الطروحات(٩٧). وأضاف أن الإصلاحات لن تؤدي إلى تحقيق الحياة الكريمة التي تصبو إليها الجماهير الإفريقية، وأن الطريق الثوري هو وحده الكفيل بتحقيقها، وهو يتمثل بثلاث مبادئ أساسية: الاعتراف بحق الشعوب الإفريقية السوداء بالاستقلال، والاعتراف بسيادتها واحترامها، والاعتراف بحق إفريقية السوداء في الخروج بحرية من أي اتحاد يمكنها أن تدخل فيه(٩٨). وأشار إلى ما أفرزه ذلك المؤتمر من مهام جديدة بالنسبة للعمال والفلاحين والفنانين والتجار والمتقنين الثوريين والوطنيين، وهي:

- فضح المشاريع الفيدرالية الرجعية وبرنامج القادة السياسيون الانتهازيين.
- تنظيم فوري لجبهة متحدة تضم جميع المنظمات الوطنية السياسية والنقابية والشبيبية، جبهة نضال مناهض للامبريالية.
- الاستيلاء على السلطة السياسية في البلد كله [في إفريقية السوداء] وتأسيس دولة مستقلة وديموقراطية تكون هي الوحيدة القادرة على عقد اتفاقات وعلاقات باسم إفريقية(٩٩).

وشدّد الاتحاد على أن الجماهير الإفريقية التي توطّرها وتقودها منظمات العمال والشبيبة الثورية في جبهة واسعة مناهضة للإمبريالية هي الوحيدة القادرة على مواصلة النضال من أجل التحرر القومي والاجتماعي وصداقة الشعوب (١٠٠) .

(٤) - العمل على تأسيس جبهة للنضال من أجل استقلال إفريقيا القومي ووحدها

أمام تخلي حركة التجمع الديمقراطي، كما سبق أن رأينا، عن النضال الثوري من أجل تحرير إفريقيا السوداء من الاستعمار، نادى اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا منذ سنواته الأولى بتأسيس جبهة تضم جميع القوى الحية الثورية في إفريقيا السوداء بهدف مواصلة النضال الثوري من أجل استقلال إفريقيا السوداء القومي ووحدها .

وخطا أول خطوة على طريق تأسيس مثل هذه الجبهة بإقامة علاقات تعاون وثيقة مع الرابطة العامة لطلبة دكار (الاتحاد العام لطلبة إفريقيا الغربية منذ ١٩٥٦) وتحقيق وحدة العمل السياسي بينهما . فمنذ عام ١٩٥٣ وازبّت الرابطة العامة لطلبة دكار على حضور المؤتمرات السنوية لاتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا . وكثيراً ما أشارت هذه الرابطة إلى تطابق وجهات النظر بينهما بخصوص العمل النقابي والنضال الثوري من أجل تحرير إفريقيا من نير الاستعمار . وتحدث كل منهما باسم الآخر في العديد من المؤتمرات والمحافل الإفريقية والفرنسية . ففي الجلسة العامة للمؤتمر الثالث والأربعين للاتحاد الوطني لطلبة فرنسا UNEF، مثلاً، صرح ممثل الرابطة العامة لطلبة دكار بالاتفاق مع ممثل اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا إلى المؤتمر قائلاً:

"إن الرابطة العامة لطلبة دكار واتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا - وبالنسبة لهذا الأخير اسمحوالي بهذه المناسبة أن أعلمكم من الآن أنني سأحدث في مداخلتي كلها باسمه، وذلك ليس بسبب تطابق وجهات النظر [بين منظميتنا] حول عدة نقاط فحسب، بل أيضاً لأنه دعمنا بشجاعة في مطلع هذا العام في "النزاع" الدائر بين السلطات

الجامعية المحلية وبيننا- اكرر ثانية أن الرابطة العامة لطلبة دكار واتحاد طلبة إفريقية السودان في فرنسة[٠٠٠] يطرحان كمبدأ للعمل حق الطالب وواجبه بالإسهام في جميع نشاطات بلده٠٠٠"(١٠١)٠

وأمام ما أثاره القانون الإطار من شعور متزايد لدى الجماهير بضرورة القيام بعمل سياسي موحد شعاره الاستقلال القومي، انتهى المؤتمر الثامن لاتحاد طلبة إفريقيا السودان في فرنسة (٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧) بوضوح تطابق وجهات نظره مع وجهات.نظر كل من الاتحاد العام لعمال إفريقيا السودان ومجلس الشباب الإفريقي والاتحاد العام لطلبة إفريقيا الغربية(الرابطة العامة لطلبة دكار سابقاً) حول العديد من القضايا وفي مقدمتها مسألة استقلال إفريقيا القومي ووحدةها، والطابع المشترك لنضال هذه المنظمات . ولكي يصبح عملها أكثر نجاعة وضعت الأسس لجهة للنضال ضد الاستعمار والإمبريالية، وتعهدت بالنضال معاً من أجل استقلال إفريقيا القومي ووحدةها(١٠٢)٠

وحدث الاتحاد في عدة مناسبات الأحزاب السياسية الإفريقية على تحقيق وحدتها العضوية، وتأسيس جبهة حقيقية للنضال من أجل استقلال إفريقيا القومي ووحدةها . وعزا فشل جميع محاولاتها لإقامة مثل هذه الوحدة فيما بينها، وانقسامها إلى تجمعين كبيرين هما التجمع الديمقراطي الإفريقي وحزب التجمع الإفريقي PRA(١٠٣) إلى الأسباب التالية:

- ١- إهمال التطلعات القومية للجماهير الشعبية في إفريقيا السوداء، وتبنيها سياسات محايدة للنظام الاستعماري الفرنسي تضمن لقادتها السياسيين حياة سياسية مزدهرة .
- ٢- محاولة تحقيق اتفاق فيما بينها على مستوى القمة .
- ٣- المنافسات "الغبية" بين القادة السياسيين الأفارقة(١٠٤)٠

ورأى الاتحاد أن الصراع بين هذين التجمعين يعود في أصوله إلى طبيعتهما الانتهازية. وكل تجمع لا يقوم على أساس قومي يبقى هشاً وموقتاً. ولا يبدو أن القادة السياسيين الانتهازيين قد قرروا النضال من أجل الوحدة والاستقلال الفعليين. بل على العكس، لقد اختاروا "الكومونوتة الفرنكوإفريقية"، وأصبحت المطالبة بإنشاء مجلس فيدرالي غامض في مستوى إفريقية الغربية وإفريقية الاستوائية مطلبهم المحبوب. بل إن بعض هؤلاء القادة السياسيين مثل هوفيت- بواني ذهبوا إلى حد الحديث عن إنشاء مجلس فيدرالي في باريس (١٠٥).

من جهة أخرى، أكد الاتحاد أنه رغم ما طرأ على النظام الاستعماري من إصلاحات، فقد تراكت عوامل النضال التحرري ممثلة بأحزاب سياسية وحركات شبابية ثورية اختارت بلا تحفظ الاستقلال وسائرة إلى تشكيل جبهة نضال من أجل تحرير إفريقية واستقلالها القومي ووحدتها. وأشار إلى أن حركة التحرر الوطني في إفريقية السوداء أصبحت أمام أحد خيارين:

- إما أن تتبنى سياسة ثورية تتمثل بطرد الإمبرياليين فوراً من إفريقية، وتصفية الإقطاعية في الريف، والقيام بثورة قومية وثورة اجتماعية تكون وسائلها "جبهة تحرر قومي، وإنهاض الفلاحين تدعمهم وتقودهم البروليتارية".

- وإما أن تعتنق سياسة إصلاحية تقوم على تقاسم المنافع مع الرأسماليين ومهادنة الإقطاعيين، وتحقيق تطور سلمي نحو هياكل فيدرالية (كومونوتة فرانكوإفريقية) تكون وسائلها: الجدل حول الوحدة، وخداع الجماهير الإفريقية واستخدام قوات الأمن لقمعها حين تزعجها، وخلق الظروف الملائمة لتطور برجوازية أهلية وفرص هيمنتها.

وشدد على أنه ليس هناك من حل وسط بين هذين النهجين. وأضاف "نحن الطلبة ندعم الثورة بكل قوانا" (١٠٦).

وكان الاتحاد يأمل أن يؤدي تأسيس جبهة من القوى الحية التي اختارت بوضوح النضال من أجل استقلال إفريقيا القومي إلى أحد أمرين: إما أن يقود إلى ضغط الجماهير على قادة الأحزاب السياسية الكبرى وإرغامها على تغيير شعاراتها، وطرح شعار استقلال إفريقيا القومي ووحدها، وإما أن يثير تأسيس حزب سياسي إفريقي ثوري قادر على قيادة النضال التحرري بلا ضعف حتى الحصول على الاستقلال (١٠٧) .

وإن دفع ضغط الجماهير الإفريقية والقوى الإفريقية الثورية قادة بعض الأحزاب الكبرى (الحركة الاشتراكية الإفريقية، والاتفاق الإفريقي) وبعض الأحزاب المحلية من بلدان إفريقية الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية إلى تأسيس حزب جديد هو حزب التجمع الإفريقي، طرح بوضوح شعار الوحدة والاستقلال الفوري، فإن هذا الحزب سرعان ما قدم، كما سنرى بعد قليل، بعض التنازلات بالنسبة للاستقلال الفوري .

(٥) - النضال ضد "كومونوتة الفرنكوفريقية"

لم تحظ فكرة تأسيس "كومونوتة فرنكوفريقية" في يوم من الأيام بموافقة اتحاد طلبية إفريقية السوداء عليها . فقد انتقد، كما سبق أن رأينا، كل من نادى بها من القادة الأفارقة باعتبارها محاولة جديدة لخداع الجماهير الإفريقية المناضلة من أجل استقلال إفريقيا القومي ووحدها، ومناورة جديدة لتثبيط عزمها على مواصلة الكفاح من أجل تحقيق هذا الهدف .

واشتدت معارضته لها على أثر عودة الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا في الأول من حزيران ١٩٥٨ في أعقاب الانقلاب الذي دبّره في الجزائر بعض الأوساط الفرنسية الرجعية الحاملة "بإمبراطورية استعمارية محدثة" في ١٣ أيار/مايو

١٩٥٨ (١٠٨)، وطرحه فكرة تعديل الدستور الفرنسي، والاستفتاء على الكومونوتيه الفرنكوإفريقية. وذلك لعدة أسباب أهمها:

١- "أن الأوساط الرجعية الاستعمارية الفرنسية الحاملة بإمبراطورية استعمارية محدثة" كان لها اليد الطولى في عودة ديغول إلى السلطة في فرنسا.

٢- أن الدستور الذي يُعده ديغول والاستفتاء الذي ينوي إجراءه بهذا الخصوص يهددان بالمحافظة على النظام الاستعماري أمداً طويلاً، وذلك " بالتواطؤ مع المسؤولين السياسيين الخائنين للقضية الإفريقية الذين يميلون إلى خداع شعوبنا بأفكار الإدماج والفيدرالية والتجمعات الوهمية الأخرى" (١٠٩).

وفي أواخر شهر حزيران/ يونيو أعلن المؤتمر التاسع (الاستثنائي) للاتحاد أن إعادة النظر في الدستور، والاستفتاء وأية مشاريع أخرى لن تغير من تصميم الشعب الإفريقي على النضال حتى الحصول على استقلاله التام (١١٠). وجدد تأكيده الجازم على المواقف الأساسية التي عبر عنها قرار السياسة العامة لمؤتمره الثامن وهي:

١- إرادة النضال من أجل انتزاع الاستقلال القومي و تحقيق وحدة الوطن الإفريقي.

٢- " نظراً لطبيعة الإمبريالية الفرنسية الخاصة، فإن انتزاع الاستقلال يجب أن يكون بالنضال الثوري للجماهير الشعبية الإفريقية، وليس بمجموعة من الإصلاحات الوهمية".

٣- التصميم على دعم كل منظمة أو حزب سياسي إفريقي اختار بوضوح النضال من أجل الاستقلال القومي (١١١).

وسرعان ما شن الاتحاد حملة منظمة ضد مشروع الدستور الجديد والكومونوتيه الفرنكوإفريقية باعتبارهما محاولة استعمارية جديدة هدفها خداع الجماهير الشعبية

الإفريقية وتخدير وعيها القومي وتحويلها عن النضال الثوري من أجل الاستقلال القومي، وإنقاذ النظام الاستعماري الفرنسي من السقوط. فدعا جميع الوطنيين الأفارقة من عمال وشباب ونساء وطلبة إلى التعبير عن رفضهم الاستفتاء عن طريق العرائض والمظاهرات والتظاهرات السياسية والمؤتمرات وجميع النشاطات المناسبة الأخرى (١١٢).

وأثناء جولة ديغول الإفريقية بهدف الدعاية للكومونوتيه الفرانكوفريقية، واصل الاتحاد، بالتعاون مع منظمات الطلبة والعمال والشباب وحزب الاستقلال الإفريقي في إفريقيا الغربية، حملته المناهضة لمشروع الدستور الجديد. وبعد مساومة الجنرال ديغول للجماهير الإفريقية أثناء هذه الجولة بعبارة الشهيرة: "تريدون الاستقلال، خذوه في ٢٨ أيلول/سبتمبر [١٩٥٨]"، وتحملوا مسؤولياته، أصبحت الدعوة إلى التصويت بـ "لا" على مشروع الدستور، بالنسبة للاتحاد، "شعاراً يكفي بالكاد لقبول هذا التحدي وصون كرامتنا" (١١٣).

وبعد فوز مشروع الدستور الجديد باستفتاء ٢٨ أيلول/سبتمبر، جاءت قرارات المؤتمر العاشر للاتحاد (٢٧-٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨) لتعبر تعبيراً صادقاً عن وجهة نظر الشباب الإفريقي تجاه الكومونوتيه الفرانكوفريقية. فقد أكدت رفضهم لها بلا تحفظ على اعتبار أنها، كما القانون الإطار، تدخل في خانة الإصلاحات الخادعة التي تهدف إلى "تخدير وعي الشعوب الإفريقية القومي، وهدم الأسس النفسية لنضالها المناهض للاستعمار، وتحطيم وحدة إفريقيا السوداء". ومن ثم فقد أعلنت ضرورة المواظبة أكثر من أي وقت مضى على النضال الذي يقوده الاتحاد من أجل الاستقلال القومي. وشددت على أن الاتحاد الإفريقي الذي يقوم على الوعي القومي يشكل الحقيقة الوحيدة المشروعة (١١٤).

* وهو يوم الاستفتاء على الدستور الجديد.

وأعلنت رفض الطلبة نتائج الاستفتاء، ودعت جميع مناضلي الاتحاد إلى مواصلة الكفاح، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الشبابية الثورية الأخرى (أحزاب سياسية، منظمات شعبية)، من أجل الاستقلال القومي باعتباره "الوسيلة الوحيدة التي تضمن للشعوب الإفريقية مستوى معيشياً كريماً وثقافة ملائمة لعصرنا" (١١٥) .

وعلى الأوساط الإمبريالية الفرنسية التي تدعي بأن "شعوبنا تنازلت عن وعي وبحرية عن الاستقلال السياسي لكي تتحد، ليس بأقل وعي وحرية، مع المستعمرين..."، رد الاتحاد بالقول: "لا" لم تتخل إفريقيا السوداء عن كرامتها، لم تتخل إفريقيا السوداء عن استقلالها وسيادتها، نقول لشعوبنا المخدوعة: "انهضي إن النضال مستمر". وإن جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح "الكومونوتة الفرنكوإفريقية". فما ذلك إلا بفضل استخدام الحكومة الفرنسية للعديد من الوسائل الملتوية مثل الإرهاب ضد أنصار الاستقلال، وشراء ضمائر العناصر الإقطاعية التي تتحكم بالحياة السياسية في معظم البلدان الإفريقية، وخاصة بفضل "ارتباط رجال السياسة الأفارقة ارتباطاً عبدياً بالإمبريالية الفرنسية". ومن ثم فإن إفريقيا السوداء لم تقل بحرية "نعم للاستفتاء". ووعياً من الاتحاد بأنه "يعبر عن التطلعات الدفينة لشعوبنا"، فإنه ينوي "حمل لواء النضال بيد ثابتة حتى تحقيق النصر النهائي"، أي حتى حصول إفريقيا السوداء على استقلالها (١١٦) .

وبالفعل فقد دأب الاتحاد، فيما بين ١٩٥٩ - ١٩٦٠، على:

١- فضح ما نجم عن تأسيس الكومونوتة الفرنكوإفريقية من مساوئ مثل إثارة الخصوصيات القطرية (ساحل العاج)، وظهور بعض الأنظمة الفاشية في البلدان الإفريقية (النيجر)، وعدم الاستقرار السياسي (الداهومي، التشاد، الكونغو الأوسط)، واستخدام بعض الدول الإفريقية لعزل غينية وإضعافها بعد رفضها الانضمام إلى الكومونوتة ونيلها استقلالها، لكي لا يجعل منها نجاح تجربتها بالاعتماد على

نفسها مثلاً يحتذى بالنسبة للبلدان الإفريقية الأخرى التي اختارت الانضمام إلى الكومونوتيه (١١٧)٠

٢- تقديم الأدلة على أن الاتحاد الفرنسي (١٩٤٦-١٩٥٨) والكومونوتيه الفرانكوفريقية (منذ ١٩٥٨) وجهان لعملة واحدة. لأن هدفهما واحد وهو الاحتفاظ بمختلف الدول الأعضاء فيها تحت السيطرة السياسية والاقتصادية الفرنسية (١١٨)٠

٣- التأكيد على قيام الكومونوتيه الفرانكوفريقية على مبدأ التمييز بين فرنسة من جهة، والدول الإفريقية الأخرى الأعضاء فيها: تمييز بالنسبة للوضع القانوني داخلها، وتمييز بالنسبة لتقاسم الصلاحيات الخاصة بتسيير أمور الكومونوتيه. ففي حين أن فرنسة تتمتع بمطلق الحرية في اتخاذ القرار في المستويات كافة، فإن على الدول الإفريقية الحصول على موافقة فرنسة قبل الشروع في كثير من الأمور (١١٩)٠

٤- الإثبات بالأدلة أن أية محاولة، في ظل الكومونوتيه، لتحقيق وحدة جدية بين الدول الإفريقية بأية صيغة كانت محكوم عليها سلفاً بإجهاض فرنسة لها (تجربة اتحاد مالي) عملاً بالمبدأ الاستعماري الشهير "فرق تسد" من جهة، وبالمنافسات بين القادة السياسيين الأفارقة، و"بالصراعات" بين الدول الإفريقية ضحايا المنافسة الاقتصادية المصطنعة من جهة أخرى. ومن ثم فإن "الكومونوتيه هي مصلب الوحدة الإفريقية La Communauté est le calvaire de l'unité africaine" (١٢٠)، و"أن الاستقلال-الاتحاد في ظل الكومونوتيه ما هو إلا تكريس للنظام الاستعماري الجديد" (١٢١)٠

٥- بيان أن الصراع القائم بين أنصار الوحدة الفيدرالية الإفريقية وأعدائها في ظل الكومونوتيه الفرانكوفريقية صراع عقيم، و يسهم بخطورة في إخفاء المسألة

الحقيقية: مسألة استقلال إفريقيا القومي، وأنه لا يمكن تحقيق أي نوع من أنواع الوحدة الحقيقية بين الدول الإفريقية قبل حصولها على استقلالها القومي (١٢٢) .

٦- دحض الفكرة القائلة بأن "ديغول قدم، عن طيب خاطر، الاستقلال إلى الشعوب الإفريقية على طبق من فضة"، ومن ثم فهو محرر إفريقيا التي يروج لها الإمبرياليون الفرنسيون. والتأكيد بالأدلة على أن التنازلات القليلة التي قدمها دستور ١٩٥٨ ما هي إلا نتيجة "لنضال شعوبنا من أجل الاستقلال. وأن صانع حريتنا لن يكون رجلاً واحداً أو مجموعة من الرجال، وإنما الشعب الإفريقي كله المجدد للكفاح من أجل استعادة حريته" (١٢٣) .

٧- أدان فكرة "الكومونوتيه المحسنة La Communauté renouvée" - التي طرحها بعض رؤساء الدول الإفريقية فيما بين ١٩٥٩-١٩٦٠ على اثر خروج بعض الدول الإفريقية (مالي) من الكومونوتيه الفرنكوإفريقية - باعتبارها "ظاهرة ملموسة للاستعمار الجديد تعبر عن إرادته في كبج نضال الجماهير الإفريقية من أجل تحريرها التام"، و"خدعة هدفها كبج الحركة نحو الاستقلال التام والوحدة الإفريقية" (١٢٤) .

(٨) - النضال من أجل الوحدة الإفريقية

بعد أن حقق اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا وحدة الطلبة، وأصبح منظمة قوية تمثل جميع الطلبة الأفارقة السود الذين يتابعون تحصيلهم العلمي في فرنسا، اقترن نضاله إلى جانب الشعوب الإفريقية من أجل الاستقلال القومي بنضاله من أجل بناء الوحدة الإفريقية .

فمنذ أن تبنى المؤتمر الثامن للاتحاد (٢٧-٣١ كانون الأول/ ديسمبر 1957) شعار "وحدة إفريقية واستقلالها القومي"، دأبت صحيفة طالب إفريقيا السوداء، لسان حال الاتحاد، على نشر هذا الشعار في الأوساط الشعبية الإفريقية. فقامت بنشر العديد من المقالات بيّنت فيها ضرورة الوحدة الإفريقية وأهميتها بالنسبة للشعوب الإفريقية،

والأسس العاطفية والموضوعية العقلانية التي تقوم عليها هذه الوحدة، والاعتبارات الاقتصادية(١٢٥) والسياسية والاجتماعية التي تفرضها. وذكرت بالمخاطر التي قد تنجم عن تجزئة القارة الإفريقية السوداء إلى وحدات اقتصادية- سياسية صغيرة على مستقبلها الاقتصادي والسياسي (١٢٦). وأكدت على أن الشعوب الإفريقية هي أكثر واقعية من قادتها لأنها لا تبالي بالحدود- الحواجز التي فرضها الاستعمار بين البلدان الإفريقية، وتتجاهل ما فرضه من قيود تجارية، فالمحاصيل والمنتجات الزراعية استمرت بالتنقل الحر بين هذه البلدان، وكذلك الأمر بالنسبة لليد العاملة الإفريقية(١٢٧).

من جهة أخرى، أكد مناضلو الاتحاد على أن الوحدة الإفريقية تتدرج في إطار "النضال ضد الاستعمار والإمبريالية"، وأن بناء وحدة إفريقية تستجيب لتطلعات الشعوب الإفريقية وأمانها في التقدم والازدهار الاقتصادي، والرخاء الاجتماعي، واحترام قراراتها السياسية والإصغاء لكلمتها، وحصولها على مكانتها في المجتمع الدولي، وقيامها بدور في بناء الحضارة الإنسانية المعاصرة، لا بد أن يسبقه استعادة إفريقية لاستقلالها التام وغير المشروط، مما يستدعي:

١- خروج الدول الإفريقية من الأنظمة السياسية الأوروبية مثل الكومنولث الفرنكو إفريقية، والكومنولث، [لأن] الوحدة الإفريقية تتعارض مع انتماء كل من هذين الجزأين [إفريقية "الفرنسية" وإفريقية "البريطانية"] إلى منطقة نفوذ مختلفة عن الأخرى.

٢- رفض الدول الإفريقية عقد تحالفات عسكرية أو السماح باستخدامها كقواعد عسكرية.

٣- التحالف مع جميع القوى الديمقراطية.

كما أعلن مناضلو الاتحاد عن رفضهم "الجامعة الإفريقية Panafricanisme" التي يدعو إليها بعض قادة إفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية إذا كانت تعني " مجرد تضامن على أساس الجنس أو اللون"، لما تحمله النظريات القائمة على الجنس أو اللون من طابع

عدواني (النازية)، وإمكان استخدام الإمبرياليات المختلفة " الجامعة الإفريقية" كأداة في نزاعاتها، مثلما فعلت بريطانية العظمى حين حاولت استخدام غانة- غينية لاستبعاد فرنسا التي أضرت بمصالح بريطانية حين رفضت السماح لها بتملك منطقة للتبادل الحر إلى جانب السوق الأوروبية المشتركة؛ أو ما فعلت الإمبرياليات المختلفة حين حاولت استخدام " الجامعة العربية Panarabisme" في الشرق الأوسط. وأنهم يرفضون "الجامعة الإفريقية" إذا كانت تعني عنصرية، شوفينية، عزلة. لكنهم مع "الجامعة الإفريقية" إذا كانت نضال ضد الاستعمار والإمبريالية، ووحدة إفريقية تقوم على مبادئ تتسجم مع مصالح مختلف شعوب إفريقية" (١٢٨).

كما بين مناضلو الاتحاد، من خلال استعراض التجارب التي مرت بها بعض القارات والمناطق الجغرافية الأخرى في العالم (أوروبية، أمريكا الجنوبية، العالم العربي)، أن وحدة إفريقية السوداء تشكل الشرط الرئيسي لحماية استقلالها القومي، ونموها وازدهارها الاقتصادي وتأمين العيش الرغيد لأبنائها (١٢٩).

في حين أن المؤتمر الثاني عشر للاتحاد (٢٦-٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧) والمؤتمرات الثلاثة اللاحقة له، كررت التأكيد على أن الوحدة الإفريقية مرهونة بالاستقلال التام وغير المشروط، مما يعني:

١- قطع جميع الروابط العضوية والمؤسسية مع الدول الاستعمارية السابقة والدول الإمبريالية.

٢- تصفية جميع القواعد الأجنبية على الأرض الوطنية.

٣- تصفية الاحتكارات.

٤- تنظيم المؤسسات الديمقراطية التي تكفل للجماهير الشعبية حق ممارسة الرقابة على البناء القومي وتحقيق تطلعاتها ومصالحها المشروعة.

وأعلن المؤتمر الثاني عشر أيضاً أنه لكي تسهم الدول المستقلة في إفريقية بتحقيق هذه الوحدة عليها أن تعتمد على الجماهير الشعبية لأنها الوحيدة القادرة، ففي نهاية المطاف، على تحقيق هذه الوحدة وفقاً لمصالحها ذاتها(١٣٠).

وانتقد مناضلو الاتحاد معظم التجمعات الثنائية (اتحاد غانة- غينية، اتحاد مالي) والمتعددة الأطراف (مجلس الوفاق، تجمع برازافيل/ الاتحاد الإفريقي- الملغاشي لاحقاً، الخ ٠٠٠) التي تأسست بهدف إما الحصول على الاستقلال في إطار هذه التجمعات (اتحاد مالي، مجلس الوفاق)، وإما تشكيل نواة لوحدة الدول الإفريقية المستقلة (اتحاد غانة- غينية، اتحاد غانة- غينية- مالي)، وإما للقيام بنوع من تنسيق السياسات بين الحكومات المعنية في جميع المجالات و لاسيما الاقتصادي منها (الاتحاد الإفريقي- الملغاشي) ، التي شهدت القارة الإفريقية قيامها في الفترة ١٩٥٩- ١٩٦١، ومهدت السبيل لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية (أديس أبابا ٢٢-٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٣). وبيّنوا أوجه القصور فيها والصراعات القائمة بينها. وأكدوا أن أية وحدة تبنى من القمة محكومة بالفشل ولا تستطيع مقاومة مؤامرات الإمبريالية، وأن الوحدة التي يكتب لها النجاح هي الوحدة التي تنطلق من القاعدة وتعتمد على الجماهير الشعبية، لأن نجاح الوحدة وقدرتها على تحقيق الأماني المنشودة مرتبط ارتباطاً كلياً بدعم الشعوب الإفريقية صاحبة المصلحة الحقيقية في قيامها، وأن "الوحدة الإفريقية التي تقوم على الحلول الوسط لا يمكن أن تكفل سيادة الدول المستقلة اليوم"(١٣١).

وبعد تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، عكف مناضلو الاتحاد على تحليل ميثاقها، وبيّنوا مناقبه ومثالبه، وخلصوا إلى نتيجة مفادها أن مؤسسي هذه المنظمة من قادة الدول الإفريقية ردّوا [٠٠٠] ما طرح الاتحاد والمنظمات الديموقراطية الأخرى من شعارات تعبر عن التطلعات الموضوعية للجماهير الإفريقية الكادحة لكن بعد تشويهم لها بإفراغها من مضمونها. و"هدفهم الظاهر من ذلك هو خداع العالم. الضغط

الشعبي هو الذي فرض أديس أبابا، أرغموا على قبول مبدأ الوحدة- وذلك بهدف خداعنا". وبناء على ذلك فإن مسألة الوحدة الإفريقية لا تزال مطروحة، وهي مرهونة بالضرورة باستقلال إفريقيا التام وغير المشروط... (١٣٢).

هكذا نرى أن طلبة الاتحاد سرعان ما أدركوا استحالة الفصل بين النضال النقابي والنضال السياسي وحتمية تلازمهما. وفهموا أن حتى تحسين أوضاعهم الدراسية والمادية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحل المسألة العامة، أي مسألة الاستعمار الذي يسيطر على المجتمعات الإفريقية التي جاءوا منها، وأن مشكلاتهم تشكل جزءاً من ما أفرزه النظام الاستعماري من مشكلات عامة سياسية واقتصادية واجتماعية- إنسانية، وما نجم عنها من استغلال وقهر واضطهاد وعبودية بالنسبة للشعوب الإفريقية، وأن حل هذه المشكلات وتلك مرهون بتصفية النظام الاستعماري وكسب إفريقيا السوداء لاستقلالها القومي وبناء وحدتها. فطرحوا بوضوح مسألة الاستقلال القومي والوحدة الإفريقية. وأصبح الدفاع عن مصالحهم كطلبة يندرج في إطار الدفاع عن المصالح العامة لشعوبهم (١٣٣). وتعهدوا بالنضال إلى جانب شعوبهم ضد النظام الاستعماري بكافة صيغه وأشكاله ومن أجل استعادة حريتها واستقلالها. فأخذوا يعلنون عن إدانتهم ورفضهم لجميع المشاريع الفرنسية السياسية والاقتصادية الإصلاحية الرامية الواحدة تلو الأخرى إما إلى دمج إفريقيا السوداء بفرنسة، وإما إلى الاحتفاظ بها في فلك فرنسة الاستعمارية، ويكشفون النقاب عن أهدافها ومساوئها وعقابيلها بالنسبة لحاضر إفريقيا السوداء ومستقبلها، بدءاً من الاتحاد الفرنسي، ومروراً بالقانون الإطار والأوروبوإفريقية والسوق الأوروبية المشتركة والكومونوتة الفرانكوإفريقية، وانتهاء بالكومونوتة الفرانكوإفريقية المحسنة. وأكدوا في جميع المناسبات على أن الوسيلة الناجعة لكسب إفريقيا السوداء استقلالها وبناء وحدتها هي "النضال الثوري للجماهير الإفريقية، وليس مجموعة من الإصلاحات الوهمية".

كما رصد طلبة الاتحاد مواقف مختلف رجال الطبقة السياسية الإفريقية من نواب وقادة أحزاب سياسية ووزراء، وشهروا بمن يتواطأ منهم " مع الرجعية الاستعمارية" ويؤيد هذه المشاريع و" يعرض مستقبل إفريقيا السوداء للخطر". وذكرُوا بقيادة النضال البطولي الأفارقة ضد الغزو الاستعماري والدفاع عن استقلال إفريقيا وحريتها وفي مقدمتهم ساموري توري، وبيهانزان، والحاج عمر (١٣٤)٠٠٠ وسعوا على الدوام إلى ممارسة الضغوط على قادة مختلف الأحزاب السياسية الإفريقية بشأن المسائل المصيرية الخاصة بإفريقيا السوداء وفي مقدمتها مسألة الاستقلال القومي والوحدة الإفريقية، سواء عن طريق التدخل المباشر في جلسات نقاش مؤتمراتها، أم عن طريق شغل بعض مناصلي الاتحاد القدامى مناصب مهمة فيها بعد انتهاء دراستهم وعودتهم إلى بلادهم، بهدف دفع هؤلاء القادة إلى حزم أمرهم واتخاذ العديد من القرارات الحاسمة (١٣٥) في تاريخ حركة التحرر الوطني بالمستعمرات الفرنسية في إفريقيا السوداء.

وبكلمات موجزة يمكن القول إن اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا كان له دوراً رائداً حين أصبح يمثل طلبة إفريقيا السوداء الذين يتابعون تحصيلهم العلمي في فرنسا في الوقت نفسه الذي فشل فيه جيل الآباء بتأسيس جبهة تضم جميع الأحزاب السياسية الإفريقية، كما قام بدور رائد أيضاً في تسريع مسيرة حركة التحرر الوطني نحو الاستقلال.

- الخاتمة

بعد تتبع تاريخ الحركة الطلابية الإفريقية السوداء في فرنسا من غداة الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٦٠، تبين لنا أن هذه الحركة مرت بمرحلتين لكل منها سماتها الخاصة:

١- المرحلة الأولى ١٩٤٦ - ١٩٥٠، رغم أن معلوماتنا عنها قليلة نسبياً، فإننا نلاحظ أنها اتسمت بعدة سمات أهمها:

١- تشتت الطلبة وتوزعهم بين العديد من المنظمات الطلابية الإفريقية السوداء القطرية أو الأكاديمية، النقابية منها والسياسية، وعدم وجود منظمة واحدة تجمع صفوفهم وتمثلهم جميعاً.

٢- تركّز نشاط الغالبية العظمى منها على العمل النقابي، أي على الدفاع عن حقوق ومصالح الطلبة المادية والمعنوية، وقيامها بنشاط ثقافي على درجة من الأهمية بحيث أسهمت في وعي الطلبة للواقع الإفريقي، وفي تكوين وعيهم السياسي والقومي، وتعرفهم مشكلات إفريقيا السوداء، ومشكلات العالم المعاصر ولاسيما من خلال علاقتها بإفريقية السوداء.

٣- إن عدم انخراط الغالبية العظمى منها بالعمل السياسي، لا يعني أن الطلبة الأفارقة السود في فرنسا لم يمارسوا أي نشاط سياسي في هذه المرحلة، وإنما لأن معظمهم اختار النضال السياسي من داخل حركة التجمع الديمقراطي الإفريقي التي كانت تقود حركة التحرر الوطني في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا السوداء، واختارت استراتيجية النضال الثوري من أجل تحرير الشعوب الإفريقية من نير الاستعمار الفرنسي.

المرحلة الثانية ١٩٥١ - ١٩٦٠، بعد "الردة التاريخية المفاجئة" لحركة التجمع الديمقراطي الإفريقي التي تمثلت بتخليه عن استراتيجية "النضال الثوري"، وتبنيه سياسة "الانطواء الاستراتيجي"، رفض الطلبة الأفارقة السود في فرنسا "سياسة الاستسلام"، وأسسوا اتحاد طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا FEANF، وطرحوا بوضوح مسألة الاستقلال القومي والوحدة الإفريقية، و تبنيوا استراتيجية النضال

الثوري إلى جانب الشعوب الإفريقية من أجل كسب الاستقلال وبناء الوحدة الإفريقية . وكانت أهم سمات الحركة الطلابية في هذه المرحلة:

١- نجاحها رغم حداثتها بتأسيس اتحاد قوي يضم جميع المنظمات الطلابية الإفريقية السوداء القطرية منها والأكاديمية المتواجدة في فرنسا، ويمثل الطلبة الأفارقة السود الذين يتابعون تحصيلهم العلمي فيها . وذلك في الوقت نفسه الذي فشل فيه جيل الآباء من القادة السياسيين الأفارقة في تأسيس جبهة متحدة تضم جميع الأحزاب السياسية الإفريقية .

٢- وضعها الخطوط العريضة لأيدولوجية سياسية إفريقية للنضال من أجل الاستقلال القومي والوحدة الإفريقية .

٣- اهتمامها بالإعداد والتأهيل النظري الثوري للطلبة كخطوة أولى نحو إعداد "نظرية ثورية لمناهضة الإمبريالية" .

٤- تحديدها خطها السياسي وتزايد وضوحه يوماً بعد يوم على ضوء ما تشهده إفريقية السوداء وفرنسا من أحداث سياسية، وما يطرحه القادة السياسيين الأفارقة والحكومات الفرنسية المتعاقبة من مشاريع سياسية واقتصادية سواء الرامية منها إلى دمج إفريقية السوداء بفرنسا أو الاحتفاظ بها فلك فرنسا الاستعمارية، و"خدع الجماهير" الإفريقية المناضلة من أجل الخلاص من النظام الاستعماري الفرنسي .

٥- قناعتها بأنه ما لم تحل المسألة الأساسية، أي مسألة الاستقلال، فإن خطابات القادة السياسيين الأفارقة والفرنسيين حول التصنيع، ورفع المستوى المعيشي للجماهير الإفريقية وتحرير إفريقية السوداء تبقى نوعاً " من الأدبيات ومجرد أطروحات كاذبة هدفها تهدئة أنصار النظام الاستعماري، وتحقيق مصالح البرجوازية الفرنسية، والتشجيع على نشوء برجوازية محلية"، وإضعاف الروح والجاهزية النضالية للجماهير الإفريقية .

٦- إسهامها في تلاحم الوعي القومي لدى المناضلين الأفارقة بتعريفهم بالأعمال الإيجابية لبعض ملوك وأباطرة التاريخ الإفريقي وإطرائها مثل غيزو، وتذكيرهم بقيادة النضال الإفريقي البطولي ضد الغزو الاستعماري من أمثال ساموري توري، والحاج عمر وجبيهانزان، وإطلاعهم على التجارب التاريخية أو المعاصرة للنضال التحرري لشعوب البلدان المستعمرة والتابعة في العالم، وبيان الخيارات الحاسمة، والإشارة إلى الحلول الناجعة لتحقيق النصر .

٧- طرحها شعار وحدة جميع القوى الإفريقية الحية التي تناضل في إفريقيا السوداء من أجل الاستقلال والوحدة الإفريقية، والعمل على خلق الشروط الموضوعية لتأسيس جبهة متحدة للنضال من أجل الاستقلال والوحدة تضم جميع منظمات الشباب والعمال والطلبة في إفريقيا الغربية وإفريقية الاستوائية الخاضعتان للسيطرة الاستعمارية الفرنسية .

٨- قيامها، عبر صحفها، بتحليل جميع صيغ وأشكال السيطرة الاستعمارية المفروضة على البلدان المستعمرة والتابعة، ولأسيما تلك المفروضة على الشعوب الإفريقية تحليلاً موضوعياً والكشف عن مساوئها مثل نهب ثرواتها، ونكران واحتقار قيمها الثقافية وتقاليدها ولغاتها وتاريخها، الخ... والنشهر بها بهدف توعية الشعوب الإفريقية بها .

٩- اطلاعها الطلبة الأفارقة على الدور الريادي الذي تقوم به الحركات الطلابية في العديد من البلدان المستعمرة والتابعة في بعث حركات التحرر الوطني فيها وتطور سيرورة النضال من أجل الاستقلال القومي .

١٠- دعمها لنضال الشعوب الإفريقية (الكامبيون والجزائري) من أجل التحرر والوحدة، والتعريف به وتميمته، والتعبير عن صداقتها وتضامنها الحار مع جميع

الشعوب المناضلة في العالم من اجل نيل حريتها واستقلالها، ومع عمال وشباب أوروبا في نضالهم ضد الإمبريالية.

١١- نشر فكرة "الجامعة الإفريقية" بين الطلبة الأفارقة في فرنسا أولاً، ثم في إفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، بعد حصول كل من غانة (١٩٥٧) وغينية (١٩٥٨) على استقلالها وتأسيسهما اتحاد غانة- غينية (أواخر عام ١٩٥٨) كنواة للولايات المتحدة الإفريقية.

١٢- دعوتها القادة السياسيين الأفارقة إلى تجاوز مرحلة طرح الشعارات، والتخلي عن أنصاف الحلول وعن فكرة نيل الاستقلال على مراحل، ونبذ الخلافات والمنافسات فيما بينهم، والالتزام بالعمل الجاد على توحيد جميع القوى السياسية الإفريقية للنضال معاً من اجل نيل الاستقلال التام وغير المشروط.

وبكلمات موجزة، رغم حداثة الحركة الطلابية، فقد نجح طلبة إفريقية السوداء في فرنسا، فيما بين ١٩٤٦-١٩٥٢، في التخلص من وصاية جيل الآباء الذي نشأ وترعرع في ظل النظام الاستعماري الفرنسي القائم على سياسة إدماج الصفوة المختارة الإفريقية (١٩٠٠-١٩٤٥)، وأصبح جيلهم طليعة النضال من اجل التحرر والاستقلال والوحدة الإفريقية. فقد قام مناضلو اتحاد طلبة إفريقية السوداء في فرنسا بدور رائد في تطور حركة التحرر الوطني بإفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية في المستويين التطبيقي والعملي. فكانوا من بين افضل منظري هذا النضال ومنشطيّه الحقيقين. فهم أول من صاغ الخطوط العريضة لإيديولوجية سياسية للنضال من اجل الاستقلال القومي، وأول من طرح بوضوح مسألة الاستقلال التام وغير المشروط، وأشاروا إلى الطرائق والوسائل الناجعة لنيل الاستقلال القومي، ودفعوا جيل الآباء إلى التخلي عن مبدأ الإدماج الطوباوي، وحثوهم على السير بخطى سريعة على طريق التحرر الاستقلال، وبعثوا في الأحزاب السياسية الإفريقية دينامية

لولاها لما اتخذت القرارات السياسية الحاسمة التي عجلت في نيل بلدان إفريقيا
السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية الاستقلال مع مطلع الستينات من
القرن العشرين •

الهوامش

- (1) Cf. Jean SURET-CANALE, *Afrique noire. L' ère coloniale 1900-1945*, Paris, Ed. Sociales, 1964.
- (2) Cf. J.-R. De BENOIST, *L' Afrique Occidentale Française de 1944 - 1960*, Dakar, N.E.A., 1960, pp.16-17.
- (3) *Au service de l' Afrique noire. Le Rassemblement Démocratique Africain dans la lutte anti-impérialiste*, Paris, Le Comité de Coordination du RDA, 1948, p.12-13
- (4) Ibid. P.23. .
- (٥) حسن نافعة: الأمم المتحدة في نصف قرن. دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، الكويت ١٩٩٥، سلسلة عالم المعرفة ٢٠٢، ص ٦٦ .
- (6) Charles de GAULLE, *Mémoires d'espoir*, Paris, Plon, 1976, t.2, p.183.
- (٧) حسن نافعة: مرجع سابق ص ٨٣ .
- (8) J. SURET-CANALE, *Afrique noire. De la colonisation aux indépendances 1945-1960*, Paris, Ed. Sociales, 1972, pp.13-14.
- (9) Cf. H. DESCHAMPS, *Méthodes et Doctrines coloniales de la France*, Paris, A. Colin, 1953, p.185.
- (10) J. SURET-CANALE, *Afrique noire. De la colonisation...*, op. cit., pp.40-44.
- (11) Cf. G. LISETTE, *Le Combat du Rassemblement Démocratique Africain*, Paris, Présence Africaine, 1983, pp.18-23.
- (12) *Au Service de l'Afrique noire...*, op., cit., pp.23-24.
- (١٣) وهم ليوبولد سيدار سنغور، والأمين غيه عن السنغال، و ياسين ديالو عن غينية .
- (١٤) في حين يتساعل بعض الباحثين المهتمين بشؤون إفريقية عما إذا كان السبب الحقيقي لهذه الضغوط هو الخوف من تأسيس حزب إفريقي قومي قادر على إفساد النظام البرلماني الفرنسي، و منهم على سبيل المثال: E. MILCENT, op. cit., p.37
- (١٥) علماً بأن الإدارة الاستعمارية قد حالت بوسائل متعددة دون وصول أعداد كبيرة من المندوبين و لاسيما عن بلدان إفريقية الاستوائية، انظر:
- Résolution générale, Congrès de Bamako 1946. In: G. LISETTE, op. cit., p.41.
- (16) Rapport de la commission politique, Congrès de Bamako, ibid., pp.29-32

(١٧) " ليس التجمع، و لا يمكن أن يكون فرعاً لأي حزب ميتروبولي (فرنسي). فهو منظمة إفريقية متلائمة مع الأوضاع الإفريقية، ويقودها إفريقيون نذروا أنفسهم لخدمة إفريقية السوداء".

F. Houphouët-Boigny, Circulaire aux cadres pour information, Paris, le 26 février 1947. In: G. LISETTE, *ibid.*, p.53.

(١٨) هي السودان وغينية وساحل العاج والنيجر والداهومي في إفريقية الغربية، والكونغو الأوسط والتشاد والتوغو في إفريقية الاستوائية، وساحل الصومال الفرنسي في إفريقية الشرقية.

(19) *Au service de l' Afrique noire...*, op. cit., p.50.

(٢٠) هي السنغال والسودان وغينية وساحل العاج والنيجر والداهومي والكونغو الأوسط والغابون والتشاد واوبانغي شاري.

(21) Cf. G. LISETTE, op. cit., pp.75-76.

(22) Henriette DIABATE, *La Marche des femmes sur Grand-Bassam*, Dakar-Abidjan, Les Nouvelles Editions Africaines, 1975, p.9.

(23) G. LHSETTE, op. cit., p.45.

(٢٤) ويضم الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي وحزب الحركة الجمهورية الشعبية.

(٢٥) لمزيد من المعلومات انظر:

S. BERSTEIN, P. MILZA, *Histoire du XXè siècle, 1939-1953. 1. La guerre et la reconstruction*, Paris, Hatier, 1984, pp.154-158;

R. GERARDET, *L'Idée coloniale en France 1871-1962*, Paris, La Table Ronde, 1972, p.276.

(٢٦) لمزيد من المعلومات انظر: E. MILCENT, op. cit., pp. 45.

(27) Cf. *ibid.*, pp.46-48.

(28) Résolution politique du Congrès de Bamako 1946, op. cit., 87.

(٢٩) لمزيد من المعلومات انظر: R. GERARDET, op. cit., pp.203-205,

p.239- 241 et p.276.

(30) P. -H. SIRIEX, *Félix Houphouët-Boigny. L' homme de la paix*, Paris, Seghers, 1975, pp. 124-127.

(31) F. Houphouët-Boigny, op. cit., p.57 et p.55.

(32) H. DIABATE, op. cit., p.9.

(٣٣) و قد بلغ عددها ٢١ صداماً. لمزيد من التفاصيل انظر:

G. LISETTE, op. cit., pp.109-124; P.-H. SIRIEX, op. cit., p.102-114.

(34) Cf. H. DIABATE, op. cit., p.10; et le témoignage de DOUMBIA Jacques Santigui, Lutte et victoire du Rassemblement démocratique africain contre la colonisation française, In: **Revue de la Fondation Houphouët-Boigny**, no 4, pp.40-49.

(35) Ibid., p.18.

ذكر حاكم ساحل العاج بيشو أمام لجنة التحقيق (جلسة ٢٦ تموز ١٩٥٠) أن عدد الذين صدر بحقهم أحكاماً قضائية بلغ ١٨٤٣ إفريقية دون أن يميز بين السجناء

السياسيين والآخرين. P.-H. SIRIEX, op. cit., p.113, note 3.

(37) Cf. G. LISETTE, op. cit., pp.114-115.

(38) Cf. ibid., pp.125-140.

(39) Cf. ibid., p.148; P.-H. SIRIEX, op. cit., p.104-109.

(40) G. LISETTE, op. cit., p.154.

(٤١) بعد الصدام الذي سبقه بين الجانبين في بوافله (21 كانون الثاني 1950) وانتهى بسقوط ثلاثة قتلى.

(42) G. LISETTE, op. cit., p.116; E. MILCENT, op. cit., 51.

يقول ميلسن أن عدد القتلى هو 13 و الجرحى 38 في صفوف الأفارقة، و 22 جرحاً في صفوف رجال الأمن. في حين يرى P.-H. SIRIEX, op. cit., p.105 أن عدد الجرحى في صفوف الأفارقة هو ٦٠.

(43) E. MILCENT, op. cit., p.52.

(44) Cf. A. NOUSCHI, **La naissance du nationalisme algérien**, Paris Minuit, 1962, pp.141-143.

(45) H. DIABATE, op. cit., p.9.

(٤٦) نقلاً عن :

E.MILCENT, op. cit., p.52.

(47) Cf. Circulaire du Comité de Coordination du RDA aux cadres pour information, Abidjan, le 25 juillet 1952. In: G. LISETTE, op. cit., pp.201-205.

(48) Communiqué de désapparement. In: G. LISETTE, ibid., p.161.

(49) Extrait du Procès-verbale de la réunion du Groupe interparlementaire RDA du 22 décembre 1950. In: G. LISETTE, ibid., pp.165-167; et Circulaire du Comité de Coordination, p.204.

(50) Ibid., p.166.

(٥١) أنظر صباح كعدان: دور المنظمات الطلابية الإفريقية في فرنسا من حركة التحرر الوطني في المستعمرات الفرنسية من إفريقيا السوداء، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٨٣-٨٤، أيلول- كانون أول ٢٠٠٣، ص ٢٦٥-٢٩٨.

(52) Cf. R.J. de BENOIST, *L'Afrique Occidentale...*, op. cit., pp.121- 126.

(53) La FEANF, M.I. ..., op. cit., p.7.

(54) Ibid., pp. 7-8.

(55) Ibid., p. 8.

(56) Ibid. Chapitre : Structures.

(57) Cf. ibid., pp. 9-17.

(٥٨) مقابلة المؤلف بتاريخ ١٩٧٨/١/٢ في دكار مع احمدي علي ديانغ Amadi Aly DIENG أحد مناضلي الاتحاد العام لطلبة إفريقيا الغربية، ثم أحد أعضاء طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا، ونائب رئيس هذا الاتحاد للشؤون الثقافية (١٩٥٩)، ورئيساً له ما بين ١٩٦٠-١٩٦٢ .

(59) La FEANF, M.I..., op. cit..

(60) Rapport sur la Presse, présenté par le Vice-Président à l' Information au VIIIè Congrès de la FEANF(27-31 Déc.1957).

(61) La FEANF, M.I..., Chapitre: Structures, op. cit.

(62) Samba N' DIAYE, Les Etudiants pour un Front de libération, In: *L' EAF*, no 22, Mai 1958, p. 4.

(63) Sékou TRAORE, *Les Responsabilités des étudiants africains*, Paris, Antropos, 1973, p.26.

(64) M. MAIGA, La longue marche de la FEANF. In: *Revue Jeune Afrique*, no 889, 18 Janv. 1978, p.52.

(٦٥) Conseil Fédéral de la Jeunesse d AOF الذي تأسس في شهر تموز ١٩٥٥ ويضم آنذاك شباب كل من السودان الفرنسي والسنغال والنيجر وساحل العاج وغينيا الفرنسية وأهدافه: ضمان تطور ودعم وتنسيق عمل حركات الشباب في مختلف البلدان الإفريقية الأعضاء فيه؛ والنضال من أجل توفير أفضل الشروط المعيشية والدراسية وملء أوقات الفراغ بهدف تحقيق التقدم الاجتماعي وتوفير السعادة للشباب بالوسائل التالية: المبادلات، والإعلام والدورات التدريبية، والمعسكرات الصيفية،

وتنظيم دوران دراسية يومية ونصف شهرية؛ وإقامة علاقات صداقة ومحبة مع جميع الشباب. وقد قرر مؤتمره الثاني (أبيدجان ١٩٥٧) تغيير اسمه إلى مجلس شباب إفريقية كخطوة إلى الأمام على طريق وحدة شباب إفريقية.

Statuts du CFJAO, Article 2. **Travaux du Congrès constitutif**, Bamako, juillet 1955, 33p ronéotées, p.16.

(66) Rapport Général sur les Relations Extérieures, VIII^e Congrès de la FEANF.

(٦٧) Union Internationale des Etudiants تأسس في ١٩٤٦/٨/٢٧ في براغ

(تشيكوسلوفاكية) بحضور ممثلين عن ما يزيد عن ٥٠ مليون طالب من أرجاء العالم

كافة. ومن أهم أهدافه: استئصال كل أثر للإيديولوجية والقمع الفاشيين،

ونشر الايديولوجية الديمقراطية والعمل على تقديم العون والدعم للطلبة

من أبناء المستعمرات في معركتهم من اجل الحرية والاستقلال

Rapport Général sur les Relations..., op. cit

(٦٨) نظراً لأن صحيفة طالب إفريقية السوداء لسان حال اتحاد طلبة إفريقية السوداء

في فرنسا لم تبدأ بالصدور إلا في عام 1954، فإننا لم نجد من مصدر حول نضال

الاتحاد فيما بين ١٩٥٠-١٩٥٤ إلا في تقرير وزارة الداخلية الفرنسية الذي سبق

الإشارة إليه مراراً على النحو التالي: La FEANF, M.I... لذلك فقد اعتمدنا عليه في

تحرير هذه الفقرة. وكل ما يخالف ذلك سيشار إليه في حينه.

(69) A. Adu BOAHEN, **Le Rôle des Etudiants...**, (Introduction), op. cit., p.16.

(70) Ousmane CAMARA, De l' Union Française à la Communauté Franco-Africaine. In: **L' EAN**, no sans date (Oct. 1959?).

(71) Amadou GAYE, Loi-cadre, Loi-cadre!... Plus cela change dans les colonies et plus c'est la même chose!. In: **L' EAN**, no 5 Jueil.-Sept. 1956, p.3.

(72) J. VAN DEN REYSEN, Contre l'opportunisme en Afrique Noire. In: **L' EAN**, ibid..

(73) A. TEVOEDJRE, A l'Heure de choix, l'Afrique exige de nous: l' Unité. In: **L' EAN**, no 5, op. cit., p.3.

(74) Manifeste au RDA. Ce que nous aurions voulu dire à Bamako. In: **L' EAN**, Supplément au no.7 de **L' EAN**, Nov.-Déc. 1956.

(75) J. TOSTAN, Révolution politique d' abord. In: **L' EAN**, no 5, op. cit., pp.35-36.

- (76) Cf. Résolution de politique générale, VII^e Congrès de la FEANF. In: **Revue Présence Africaine**, no. Déc.-Janv. 1957, p.155.
- (77) Leçon d'un congrès, Déclaration du Comité Exécutif de la FEANF. Supplément au no. 8 de **L' EAN**, Janv. 1957.
- (78) Résolution de politique générale, VIII^e Congrès de la FEANF. In: **DAKAR-ETUDIANT**, no. de Janv.-Fév. 1958, p.4.
- (79) Les Etudiants africains contre la balkanisation de l' Afrique. Déclaration de Comité Exécutif de la FEANF, op. cit.
- (80) Samba N'DIADY, Les Conseils de gouvernement et les Masses Africaines. In: **L' EAN**, no. 14 Juill. 1957, p. 4.
- (81) Cf. A. GAYE, Le Conseil Fédéral de la Jeunesse d AOF s'élargit en Conseil de la Jeunesse d' Afrique. In: **L' EAN**, no. 17, Dec. 1957, p.10.
- (٨٢) ففي العدد رقم ١٠ (أذار ١٩٥٦) لصحيفة Dakar-Etudiant الناطقة باسم الاتحاد العام لطلبة إفريقيا الغربية، نشر افتتاحية أعلن فيها أنه مع " التصفية التامة للنظام الاستعماري حتى بعد إصلاحه إصلاحاً سيئاً بالاتحاد الفرنسي، والقانون الاطار....".
- (83) Cf. J. VAN DEN REYSEN, L' Eurafrique, le Marché Commun, et quelques autres projets. In: **L' EAN**, no. 8, op. cit., p.6; L' Afrique et le Marché Commun. In: **L' EAN**, no. 11, Avril 1957, pp.5-7.
- (84) S. N' DIAYE, Nouvelle mesure d'arbitraire. In: **L' EAN**, no. 11, op. cit., p.4.
- (85) J. VAN DEN REYSEN, L' Eurafrique..., ibid., p.7.
- (86) Hady Mamadou LY, L' Afrique Noire et le nouveau Pacte Colonial. In: **L' EAN**, ibid., pp.9-10.
- (87) L' Eurafrique, idée diabolique. In: **L' EAN**, no. 14, op. cit., p.16.
- (88) A. FAKIDA, Le Cercle vicieux de la colonisation. In: **L' EAN**, no.22, Mai 1958, p. 14.
- (89) Ibid., p.13.
- (90) Cf. J. DEBAY, **Evolutions en Afrique Noire**, Paris, Ed. De l' Epargne, 1962, pp. 17-31.
- (91) A. M. SAMBA, Les Elections du 31 mars et la lutte pour l'unité et l' indépendance. In: **L' EAN**, no. 12, Mai 1957, pp. 4-5.
- (92) S. N'DIAYE, Les Conseils de gouvernement..., op. cit., p.6.
- (93) **CRDA, Documents Originaux 30 (1):** La FEANF au III^e Congrès du RDA, 1957, 23pp. ronéotées, pp.11-13.
- (94) N'DIAYE PAPA SOULEY, Il y a un an: BANDOENG. In: **L' EAN**, no 4, Mai 1954, p.9.
- (95) **CRDA, Documents Originaux 30 (1)**, ibidi, pp. 14-15.

- (96) Ibid., p. 20.
- (97) Osende AFANA, L' Economie de Bamako. In: L' EAN, no. 16, Déc. 1957, p.4.
- (98) S. N'DIAYE, La Communauté Franco-Africaine et la question d'un Etat africain. In: L' EAN, ibid., p. 17.
- (99) Ibid., p. 18.
- (100) A. A. DICKO, La Lutte continue. In: L' EAN, ibid., p. 3.
- (101) DAKAR-ETUDIANT, no. spécial, Juin 1954, p.7.
- (102) Déclaration Commune: UGTAN-UGEAO-CJA-FEANF. In: Revue Présence-Africaine, no. 17, Déc.-Janv. 1958, pp.157-158.
- (١٠٣) بعد فشل الأحزاب السياسية الإفريقية الكبرى: الحركة الاشتراكية الإفريقية، الاتفاق الإفريقي، والعديد من الأحزاب المحلية من جهة، وحركة التجمع الديمقراطي الإفريقي من جهة أخرى، في الوصول إلى اتفاق حول الوحدة العضوية بينها في مطلع عام ١٩٥٨، قررت هذه الأحزاب، باستثناء حركة التجمع الديمقراطي الإفريقي، تأسيس حزب التجمع الإفريقي PRA في كوتونو (الداهومي) في شهر تموز ١٩٥٨. وطرح هذا الحزب شعار وحدة إفريقية واستقلالها الفوري وتأسيس اتحاد فيدرالي بين الدول الإفريقية أولاً، ثم اتحاد كونفيدرالي مع فرنسة. انظر: J. DEBAY, op. cit., pp. 59-61
- (104) Cf. Thérèse MEDOZ, Pour un Front de lutte. In: L' EAN, no. 21, Mai 1958, pp. 4 et 6; **Rapport de politique générale présenté au Xè Congrès de la FEANF (27-31 Déc. 1958)** par son Président d' alors N. E. LUTUKLUI.
- (105) J. VAN DEN REYSEN, Le Regroupement des partis politiques africains. In: L' EAN, no. 21, op. cit.; Cf. aussi O. CAMARA, La Conférence de regroupement des partis africains. In: L' EAN, no. 19, Avril 1958, pp.4-6.
- (106) S. N' DIAYE, Les Etudiants pour un front de libération, op. cit..
- (107) Rapport de politique générale présenté au Xè Congrès..., op. cit..
- (108) Cf. J. GANIAGE, H. DESCHAMPS et d'autres, **L'Afrique au XXè siècle**, Paris, Sirey, 1966, pp.244-247.
- (109) Appel aux Etudiants Africains, lancé par le IXè Congrès de la FEANF (Paris 21-23 Juin 1958).
- (110) Motion sur la situation politique actuelle, IXè Congrès...
- (111) Résolution de politique générale, ibidi.
- (112) Rapport de politique générale présenté au Xè Congrès..., op. cit..
- (113) Outel BONO, La lutte continue...In: L' EAN, no. 25 Avril-Mai 1959, p. 9.
- (114) Motion Concernant la Communauté Franco-Africaine, Xè Congrès de la FEANF..., op. cit..

- (115) Projet de Motion sur la Constitution de 1958, *ibid.*; Cf. aussi Amadi A. DIENG, Le vrai visage du Référendum. Les Elections ont-ils été libres? In: **L' EAN**, no. sans date (Oct. 1958?), pp. 6-7.
- (116) O. BONO, *op. cit.*
- (117) Cf. **CRDA: Documents Originaux 30 (1)**, Conférence de presse du Comité Exécutif de la FEANF (16/5/1958), 5pp. ronéotées.
- (118) Manifeste. In: **L' EAN**, no. 25, *op. cit.*, p.14.
- (119) Cf. La Communauté et l' Egalité Franco-Africaine. In: **L' EAN**, no. sans date, pp. 8-10 et 14.
- (120) Cf. P. N. SOULEY, L' Unité Africaine et la Communauté, *ibid.*, pp.18-21.
- (121) Cf. M. NDOH, Le Mali: Afrique ou Communauté?, *ibid.*, pp.3-4.
- (122) Cf. **CRDA: Documents Originaux 30 (1)**, Conférence de presse..., *ibid.*
- (123) A. A. DIENG, Le vrai visage du Référendum. Mythe de Libéralisme, *op. cit.*, pp. 4-5.
- (124) Cf. Communauté, **Résolutions du XII^e Congrès de la FEANF** (26-31 Décembre 1960).
- (125) Cf. Papa N' DIAYE SOULEY, L'Unité africaine..., *op. cit.*, p. 18.
- (126) Cf. Guy KOUASSIGAN, Pourquoi l'Unité..., *op. cit.*, pp.8-9.
- (127) Cf. Papa N' DIAYE SOULEY, *ibid.*, p. 19.
- (128) Les Etudiants africains et l'Unité africaine, 11p. ronéotées, pp. 7-8.
- (129) Cf. Guy KOUASSIGAN, *ibid.*, p.9; Papa N' DIAYE SOULEY, *ibid.*, p. 20.
- (130) Résolution de politique générale, **Résolutions du XII^e Congrès de la FEANF...**, Cf. aussi à la Motion de politique générale du 14^e Congrès de la FEANF (27-30 décembre 1961).
- (131) Cf. Ibrahima LY, L'Unité africaine. In: **L' EAN**, no 38, Avril-Mai 1963, pp. 3-4 et 11.
- (132) Cf. à l' article: L'Unité africaine et l'Expérience de l' OUA. In: **L' EAN**, no 39, Avril 1964, 8-14 pp., et surtout pp. 11-14.
- (133) Cf. Charles DIANE, Caractéristiques essentielles du Syndicalisme des étudiants africains, **L' EAN**, no 13, Juin 1957, pp 10-11.
- (134) Cf. **CRDA, Documents Originaux 30 (1)**, Brochure: La FEANF..., *op. cit.*, p.5.; **L' EAN**, no 6, Oct. 1956.
- (135) M.I., La FEANF..., *op. cit.*, p.6.